غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
50
UAE

# صوت الأعمال

العدد 60. يناير (كانون الثاني) 2022

## معاً لحماية كوكب الأرض

الإمارات العربية المتحدة تحرص على تمكين التوجهات كافة للحد من تأثيرات التغير المناخي

**البنية التحتية:** شركة الاتحاد للقطارات تدعم شبكة النقل والخدمات اللوجستية المتميزة في الدولة. الصفحة 22

**الرياضة:** أبوظبي ترسخ مكانتها مركزاً عالمياً رائداً للفعاليات الرياضية. الصفحة 26

**الشركات الصغيرة والمتوسطة:** مبادرات وشراكات جديدة لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال. الصفحة 36

عـام الخمسـين
YEAR OF THE FIFTIETH
UNITED ARAB EMIRATES

اليوم الوطني
2 ديسمبر
الإمارات العربية المتحدة
UNITED ARAB EMIRATES

# روح الاتحاد
# SPIRIT OF THE UNION
## NATIONAL DAY اليوم الوطني
## UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة

50

## آفاق الإسلامية للتمويل
## aafaq Islamic Finance

آفاق
aafaq
islamic finance الإسلامية للتمويل

تقدم افاق منتجات وخدمات مالية متنوعة ومتوافقة مع الشريعة الاسلامية لعملائها من الافراد و المؤسسات و الشركات الصغيرة و المتوسطة

Aafaq offers variety of financial products & services guided by the Islamic Sharia for individuals, corporate & SMEs

Property Finance تمويل العقارات
Personal Finance التمويل الشخصي
Auto Finance تمويل السيارات
Credit cards بطاقات الائتمان
Osool SME Finance أصول - الشركات الصغيرة و المتوسطة
Investment Deposits الودائع الاستثمارية

600 502006
www.aafaq.ae I info@aafaq.ae
/aafaqislamicfinance /aafaqfinance /aafaqislamicfinance /aafaqislamicfinance /aafaq

مرة أخرى، تُوِّجت جهود غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في عام 2021 بالعديد من النجاحات في دعم وتطوير قطاع الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة بوجه عام، وأبوظبي بوجه خاص التي احتفلت بمرور خمسين عاماً على قيام الاتحاد، والتي حققت فيها الدولة إنجازات مبهرة في المجالات كافة، وسط تسليط الضوء على الموروث العلمي والثقافي للبلاد وما تم تحقيقه خلال العقود الخمسة الماضية.

وقد شكّل معرض إكسبو 2020 رسالة واضحة عن قدرة الاقتصاد الإماراتي الفائقة على التعافي من آثار تفشي جائحة كوفيد - 19، وتخفيف القيود والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجياً.

علاوة على ذلك، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً قوياً في التجارة الخارجية غير النفطية، الأمر الذي يعود إيجاباً على الاقتصاد المحلي، فوفقاً للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات خلال 5 عقود قرابة 18,3 تريليون درهم، الإنجاز الذي يعكس رؤية القيادة الرشيدة واستراتيجيتها في تنويع الاقتصاد الوطني.

ومع دخول عام 2022، فإننا على موعد مع إنجازات نوعية شاملة بانتظار تحقيقها، بما في ذلك المبادرات والبرامج التي أطلقتها حكومة الإمارات وغيرها لتعزيز ازدهار الدولة بشكل مستدام وتمكين الاقتصاد من النمو خلال العقود العشرة المقبلة. إن من شأن هذه المبادرات، إلى جانب معرض إكسبو أن تؤثر في نمو إجمالي الناتج المحلي، حيث يتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ارتفاعاً بنسبة 4.2%.

ومن أبرز المشروعات التي من شأنها دعم البنية التحتية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتسهيل حركة التجارة والنقل، إطلاق البرنامج الوطني للسكك الحديدية في شهر ديسمبر من العام الماضي. ويهدف البرنامج إلى تطوير نظام نقل مستدام يدعم الجهود التنموية الاقتصادية في جميع القطاعات، ومنها البيئة والصناعة والسياحة. وستعمل شركة الاتحاد للقطارات التي تأتي في قلب البرنامج، على ربط11 مدينة ومنطقة رئيسة في البلاد عند اكتمال المشروع.

في السياق ذاته، يأتي إطلاق المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050 العام الماضي، لتعكس التزام الدولة الراسخ في دعم التوجهات للحد من التغير المناخي، حيث تأتي تتويجاً للجهود كافة والإسهام في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه لتبني مصادر الطاقة المستدامة، الأمر الذي سيمكننا من دعم الجهود العالمية، وذلك من خلال تطوير الحلول ومواجهة تحديات التغير المناخي، وهي الموضوعات التي سيسلط عليها الضوء مؤتمر الأطراف 28 (COP28) الذي تستضيفه البلاد عام 2023.

من ناحية أخرى، يستمر القطاعان العام والخاص في أبوظبي بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني مبادرات تقدم تمويلات وحلولاً إرشادية وفرصاً للنمو والتواصل. وتأتي بقعة الضوء لتعنون جهود سوق أبوظبي العالمي الذي يلعب دوراً رائداً في دعم نمو قطاع التكنولوجيا المالية في العاصمة الإماراتية.

أما على صعيد السياحة، فتستمر أبوظبي في ترسيخ مكانتها على الخريطة العالمية بوصفها مركزاً بارزاً للسياحة، حيث فازت العاصمة مؤخراً بجائزة «وجهة السياحة الرياضية الرائدة في الشرق الأوسط2021» ضمن جوائز السفر العالمية، الإنجاز الذي يعكس الجهود الحكومية في جعل العاصمة الإماراتية وجهة عالمية للتميز الرياضي.

أما في غرفة أبوظبي، فإن العام الجديد من شأنه أن يحفل بفرص جديدة لتوطيد العلاقات مع مجتمعات التجارة والأعمال من أنحاء العالم، ونحن نتطلع قُدماً إلى مشاركة مستجدات هذه الفرص معكم من خلال مجلة صوت الأعمال التي تحظى بأصداء كبيرة بالنظر إلى محتواها الغني والمتميز.

**أتمنى لجميع أعضاء الغرفة والقراء كافة عاماً سعيداً حافلاً بالنجاحات والإنجازات.**

**محمد هلال المهيري**
مدير عام غرفة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

**مجلة صوت الأعمال ،** مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
**الإدارة والتحرير،** هاتف: 7419 617 2 971+
**الإعلان والتسويق،** هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
**البريد الإلكتروني:** m.haj@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
**الموقع الشبكي:** www.adcci.gov.ae
**للاشتراك السنوي** في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت

مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
connect@motivate.ae; motivatemedia.com

# يناير (كانون الثاني) 2022

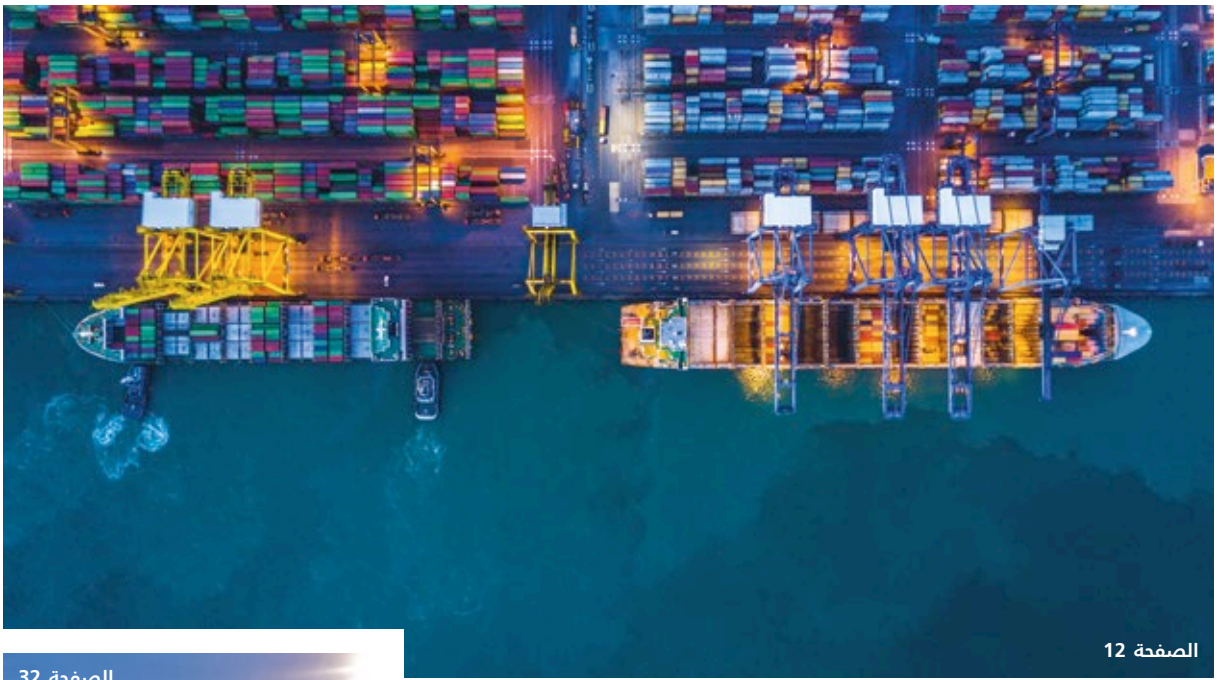


الصفحة 12

**6**
**مستقبل واعد**
من شأن الاقتصاد المحلي الاستفادة من حِراك التعافي والمبادرات والتشريعات القانونية الجديدة التي تم الإعلان عنها خلال العام الماضي.

**12**
**دفع عجلة التنوع الاقتصادي**
الإمارات العربية المتحدة مستمرة في تبني المبادرات الرامية إلى دعم وتنمية التجارة بعيداً عن النفط.

**16**
**معاً لحماية كوكب الأرض**
تحرص الإمارات العربية المتحدة على تمكين التوجهات كافة للحد من تأثيرات التغير المناخي، ضمن أجندة التنمية الاقتصادية الوطنية خلال السنوات المقبلة.

**22**
**في المسار الصحيح..**
شركة الاتحاد للقطارات تسهم في دعم شبكة النقل والخدمات اللوجستية المتميزة في الدولة.

**26**
**تنمية قطاع الرياضة**
انطلاقاً من كونها مركزاً إقليمياً رائداً للسياحة الرياضية ووصولاً إلى استضافة بعض أبرز الفعاليات الرياضية الأكثر شهرة حول العالم، تستمر أبوظبي في الارتقاء بمكانتها وجهة عالمية للرياضة.

**32**
**تمكين مستقبل قطاع المال**
سوق أبوظبي العالمي يسهم في دعم وتنمية قطاع التكنولوجيا المالية المزدهر في العاصمة الإماراتية، أبوظبي.

الصفحة 32

**36**
**أخذ زمام المبادرة**
التعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في دعم حراك التنمية بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مدفوعاً بدعم الحكومة وصندوق خليفة لتطوير المشاريع و«Hub71» والشركات العالمية.

**44**
**تعاون متجدد يعزز العلاقات**
بهدف تعزيز العلاقات الثنائية والاستثمار المشترك، دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا توقّعان عدداً من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والدفاع وتكنولوجيا الفضاء.

**48**
**الأخبار**
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

الصفحة 22

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

# منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
# Customer Happiness Digital Platform

24/7

- خـدمـات إلـكـتـرونـية — Online Services
- دليل أبـوظـبـي الـتـجـاري — Abu Dhabi Commercial Directory
- فـعـالـيـات ومـؤتـمـرات — Events & Conferences
- تـسـجـيـل الـمـوردين — Suppliers Registration
- خـدمـات قـانـونـيـة — Legal Services
- خدمة الوساطة الودية — Amicable Mediation
- خدمة مراجعة العقود — Contracts Review
- خـدمـة الاسـتـشـارات — Consultancy Service
- خدمة الاستعلام عن الرسوم — Service Cost Calculator

**www.abudhabichamber.ae**

غـرفـة أبـوظـبـي الـرقـمـيـة Abu Dhabi Digital Chamber

# مستقبل واعد

بينما تستهل الإمارات العربية المتحدة مسيرتها التنموية نحو الخمسين عاماً المقبلة والعام الجديد، فإن من شأن الاقتصاد المحلي الاستفادة من حِراك التعافي والمبادرات والتشريعات القانونية الجديدة التي تم الإعلان عنها خلال العام الماضي.

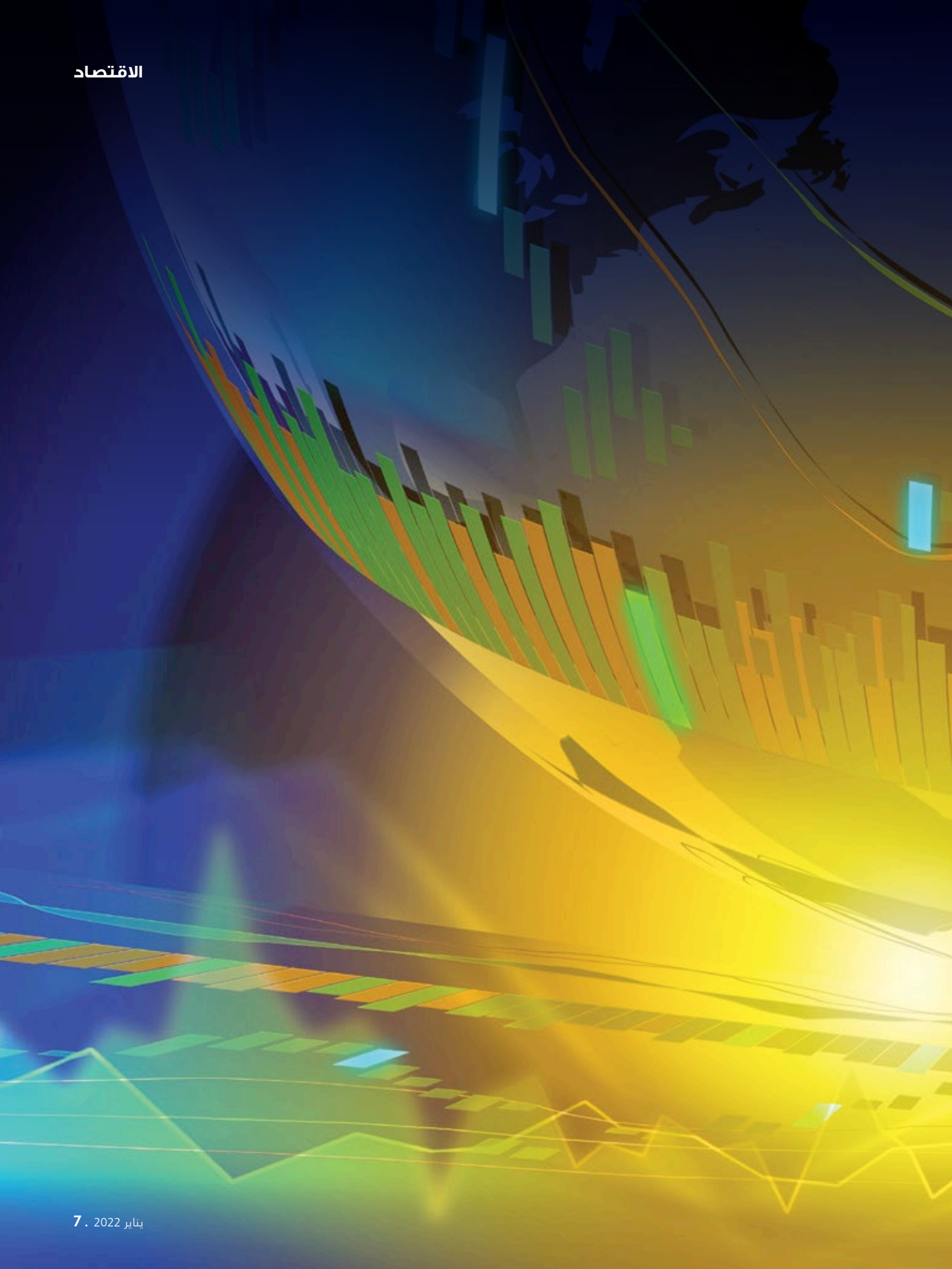

احتفلت الإمارات العربية المتحدة بالذكرى الخمسين على تأسيسها في الثاني من شهر ديسمبر 2021، وقد سلطت الضوء على النقلة الاقتصادية النوعية التي شهدتها البلاد خلال العقود الخمسة الماضية. فمنذ تأسيس الاتحاد عام 1971 اشتهرت الدولة باقتصادها القائم على المعرفة والابتكار، الأمر الذي جعل منها اليوم موطناً للعديد من الأعمال المزدهرة والاستثمار.

ومع ذلك، فإن للإمارات العربية المتحدة رؤية واضحة وخريطة طريق لتحقيق المزيد من الإنجازات النوعية في مختلف القطاعات، بما في ذلك تطوير بنية تحتية بمعايير عالمية للنقل الجوي والبري والبحري والخدمات اللوجستية وغيرها التي من شأنها تعزيز نموها بشكل مستدام لضمان مستقبل زاهر للأجيال القادمة بعيداً عن النفط، حيث توجه الدولة أنظارها اليوم نحو فرص جديدة للنمو حتى تحقيق مئويتها بحلول عام 2071. ويستند مشروع الذكرى المئوية للبلاد إلى أربعة محاور رئيسة، هي: حكومة تستشرف المستقبل، تعليم عالٍ، اقتصاد معرفي متنوع ومجتمع سعيد وأكثر تماسكاً.

ففي شهر سبتمبر من العام الماضي، أطلقت الحكومة الدفعة الأولى من «مشاريع الخمسين»، المبادرة الهادفة إلى إطلاق مجموعة من البرامج التحولية التي تؤسس لمرحلة جديدة من نمو الاقتصاد الإماراتي وترسيخ مكانة الإمارات إقليمياً وعالمياً في جميع القطاعات.

وتهدف هذه البرامج لاستقطاب الاستثمارات وزيادة تدفقها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فضلاً عن تمكين الكفاءات الوطنية ورواد الأعمال الإماراتيين وجذب المواهب. وتشمل المجموعة الأولى من المشاريع تأهيل الخبرات الإماراتية في مجالات الفضاء والتقنيات المتطورة وغيرها.

↑ وضعت دولة الإمارات نصب عينيها خططاً ورؤى طموحة للخمسين عاماً المقبلة.

↓ دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم ببيئة مثالية للمستثمرين ورواد الأعمال.

وتسعى اللجنة العليا للشراكات الاقتصادية العالمية في المرحلة الأولى إلى عقد اتفاقيات شراكة شاملة مع 8 أسواق استراتيجية، ورفع حجم التبادل التجاري الحالي مع هذه الأسواق بمقدار 40 ملياراً سنوياً، حيث تستهدف هذه الشراكات مضاعفة حجم الاقتصاد الإماراتي إلى 3 تريليونات درهم، مقارنةً بالمستويات الحالية التي تبلغ 1,4 تريليون درهم خلال عقد من الزمان.

ومن البرامج الأخرى، برنامج 10 × 10 الاقتصادي لتنمية صادرات الدولة بنسبة 10% في 10 أسواق رئيسة، وهي المملكة المتحدة والصين وهولندا وإيطاليا وروسيا وبولندا ولوكسمبورغ وأستراليا ونيوزيلندا وإندونيسيا.

عــلاوة على ذلــك، أطلقت حكومة الإمــارات بوابة «INVEST.ae» المنصة الاستثمارية الموحدة للدولة التي تشمل الإمارات كافة، و14 جهة اقتصادية، وتعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد. إضافة إلى ذلك، تخطط الإمارات العربية المتحدة إلى استضافة قمة الإمارات للاستثمار خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تهدف إلى استقطاب 550 مليار درهم من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة حتى عام 2030.

ومن المبادرات الأخرى التي طبقتها البلاد لاستقطاب المستثمرين الأجانب والكفاءات والمهارات العالية، نظام الإقامة الخضراء الذي يتيح إصدار إقامة ذاتية من دون الحاجة لشركة أو كفيل.

إلى ذلك، تركز الحزمة الأولــى من برنامج «مشاريع الخمسين» أيضاً، على مجموعة من المبادرات الرقمية بشكل مكثف، مثل شبكة الثورة الصناعية الرابعة التي تعمل على تنمية وبناء 500 شركة وطنية مزودة للتكنولوجيا المتقدمة، بحيث تقوم الشبكة بمشاركة خبراتها ومهاراتها في الاستخدامات الناجحة لتقنيات الجيل الرابع من الصناعة ونقل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات، ما يدعم القطاع الصناعي في الدولة.

وفي الوقت الذي تقوم فيه مبادرات التنمية الاقتصادية بــدور محوري، تسعى حكومة الإمــارات أيضاً إلى دعم وتعزيز الإطار التشريعي لخلق بيئة مواتية للأعمال صديقة للاستثمار؛ فقد اعتمدت الحكومة في شهر نوفمبر من عام 2021 الماضي، أكبر تغييرات تشريعية في تاريخ الدولة، وذلك من خلال تحديث ما يزيد على 40 قانوناً لدعم المنظومة الاقتصادية والمجتمعية في الدولة.

↑ الإمارات العربية المتحدة تستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 500 مليار درهم بحلول عام 2030.

↓ الإمارات العربية المتحدة تسعى لرفع قيمة الاقتصاد المحلي إلى أكثر من الضعف ليبلغ 3 تريليونات درهم خلال العقد المقبل.

وتتضمن التعديلات تطوير بنية تشريعية تشمل قوانين خاصة بالقطاعات الاستثمارية والتجارية والصناعية، وقوانين الشركات التجارية، وتنظيم وحماية الملكية الصناعية، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، والسجل التجاري، والمعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، والتخصيم، وقانون دخول وإقامة الأجانب وقانون القواعد العامة الموحدة للعمل، إلى جانب القوانين ذات العلاقة بالمجتمع وأمن أفراده، مثل قانون الجرائم والعقوبات، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية ومكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

↑ قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف الائتمان السيادي لأبوظبي عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

↓ أسهمت مستويات التجارة غير النفطية المرتفعة بدعم تعافي الاقتصاد المحلي لدولة الإمارات خلال عام 2021.

وفق الحكومة فإن التغييرات التشريعية الجديدة جاءت بعد تنسيق اتحادي محلي، جمع فرق عمل تضم 540 متخصصاً وخبيراً من 50 جهة اتحادية ومحلية، على مدار الخمسة أشهر الماضية، فضلاً عن التشاور مع أكثر من 100 شركة في القطاع الخاص، بهدف مواكبة أفضل الممارسات في العالم، وآخر المستجدات في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وصولاً لتسهيل الإجراءات، وتسريع آلية اتخاذ القرار، وتمكين الأطراف المعنية في القانون كافة.

جميع هذه الخطط تأتي جزءاً من مبادرة «2020: عام الاستعداد للخمسين» التي أطلقتها الحكومة قبل عامين لتمكين الاقتصاد المحلي والاستفادة من الفرص المستقبلية الواعدة، إلى جانب تشكيل لجنتين تابعتين لمجلس الوزراء.

وذكرت حكومة الإمارات أن مهام لجنة الخطة التنموية تشمل إحدى اللجنتين اللتين أعلِن عن تشكيلهما، وضع تصور كامل للتنمية في دولة الإمارات، والعمل على تطوير منظومة العمل الحكومي بشكل كامل لتكون حكومة الإمارات الأسرع والأكثر مرونة والأكثر قدرة على التكيف مع متغيرات المستقبل، وإشراك الفئات المجتمعية كافة في صياغة شكل الحياة في دولة الإمارات خلال الخمسين عاماً المقبلة.

من المبادرات الأخرى التي تبنتها دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً، استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 التي تستهدف خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 70% وزيادة اعتماد مصادر الطاقة النظيفة في البلاد بنسبة 50%.

كما تتطلع السلطات المحلية خلال العقد المقبل إلى تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي والرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 وخطة أبوظبي 2030 واستراتيجية إدارة حركة التنقل (أبوظبي) وخطة النقل البري الشاملة - أبوظبي واستراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة واستراتيجية دبي الصناعية 2030 واستراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد.

علاوة على ذلك، أطلقت حكومة الإمارات استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي AI بما ينسجم مع أهداف مئوية الإمارات 2071 التي تسعى إلى ترسيخ مكانة الإمارات العربية المتحدة بأن تكون الدولة الأفضل في العالم. وتعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم وتهدف من خلالها إلى تعجيل تنفيذ

البرامج والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل، والارتقاء بالأداء الحكومي ضمن بيئات عمل مبتكرة ذات فعالية في الأداء والتكلفة والجهد. وبحلول 2031 سيكون اعتماد دولة الإمارات على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100%.

واستكمالاً لاستراتيجية حكومة الإمارات في استكشاف الفضاء الخارجي، تم إطلاق مشروع الإمارات لاستكشاف القمر، عبر تطوير وإطلاق أول مُستكشف إماراتي الصنع 100% للهبوط على سطح القمر في عام 2024، المشروع الذي من شأنه الارتقاء بمكانة دولة الإمارات ضمن مشهد قطاع الفضاء العالمي. إضافةً إلى مهمة الإمارات لاستكشاف كوكب الزُهرة وحزام الكويكبات في بداية عام 2028، وتشييد مدينة سكنية على كوكب المريخ من خلال «مشروع المريخ 2117».

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمي شهد في عام 2020 انكماشاً غير مسبوق في التاريخ نتيجة للأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في ظل تفشي جائحة كوفيد - 19، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة التي تخطت الأزمة بنجاح غير مسبوق، حيث جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الإماراتي حقق نمواً بنسبة 2.2% عام 2021.

وبحسب توقعات الصندوق، فقد يشهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 3% عام 2022، في وقت يسهم فيه القطاعان النفطي (3.6%) وغير النفطي (2.8%) في هذا النمو. كما أفادت بيانات الصندوق بأن إجمالي الناتج المحلي السنوي سيصل إلى 427,9 مليار دولار أميركي، مقارنةً بـ 422,2 مليار دولار أميركي عام 2018.

هذه النظرة الإيجابية تدعم توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تشير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.2% خلال العام الحالي 2022.

↑ من شأن استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي أن تسهم في تحقيق أهداف مبادرة مئوية الإمارات 2071.

↖ تهدف الإمارات إلى إطلاق برنامج يمهد الطريق أمام تدشين مدينة بشرية على كوكب المريخ عام 2117.

↓ دولة الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى استثمار ما يزيد على 600 مليار درهم في الطاقة المتجددة.

ومن المتوقع أن تقود العاصمة الإماراتية أبوظبي هذا النمو، مدفوعاً بنمو القطاعين النفطي وغير النفطي مع تبني سلسلة من البرامج والمبادرات الجديدة التي أعلنت عنها الحكومة العام الماضي.

ففي شهر أكتوبر من عام 2021، ثبّتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف أبوظبي عند مستوى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، نظراً لقوة المعايير المالية الخاصة بالمركز الخارجي، وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

وتوقعت الوكالة في تقريرها أيضاً، أن تسجل أبوظبي فائضاً مالياً بنسبة 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، وأن تحافظ على هذا الفائض خلال العام الحالي، في إشارة إلى تعافي النشاط غير النفطي بنسبة 3%، مقارنة بعام 2020، وإلى ارتفاع معدلات النمو الرئيسة خلال العامين المقبلين.

# دفع عجلة التنوع الاقتصادي

الإمارات العربية المتحدة مستمرة في تبني المبادرات الرامية إلى دعم وتنمية التجارة بعيداً عن النفط مدفوعة بنظرة مستقبلية وتوقعات قوية بالنمو خلال العام الحالي والأعوام القليلة المقبلة.

تعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية لنمو الاقتصاد الإماراتي، وتولي الحكومة الإماراتية هذا القطاع أهمية كبرى منذ تأسيسها عام 1971، ما يعكس رؤية وتوجهات قيادة الدولة الرشيدة.

وعلى الرغم من التداعيات التي ألقت بظلالها على التجارة الدولية نتيجة لتفشي جائحة كوفيد - 19، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة نجحت في تحقيق أهدافها بوصفها وجهة للنمو والاستثمار والتنمية الاقتصادية الشاملة وجودة الحياة.

وبحسب بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات خلال 5 عقود ما يصل إلى 18,3 تريليون درهم (5 تريليونات دولار أميركي)، منها 11,8 تريليون درهم واردات، و2,2 تريليون درهم صادرات غير نفطية، و 4,3 تريليونات درهم إجمالي إعادة تصدير.

كما أفادت وكالة أنباء الإمارات (وام)، بأن إسهامات الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير ارتفعت من 24% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية في عام 1999 وما قبلها لتصل إلى 36% في عام 2010، وبمعدل 43%، و44% خلال 2019 و2020 على التوالي، ما يشير إلى التطور الكبير في التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات.

فخلال آخر 10 سنوات، تبين أن الـواردات حققت نمواً بالمتوسط بلغ 5.8% مقابل 13.3% للصادرات غير النفطية، و9.6% لإعـادة التصدير ليصل حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة في عام 2020 إلى 1,4 تريليون درهم (382 مليار دولار أميركي). وبحسب بيانات التنافسية والإحصاء، وصل إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية في الدولة في عام 1971 إلى ما يقرب من 1,1 مليار درهم، وارتفع إلى 69,2 مليار درهم في عام 1991، حتى بلغ ما يزيد على 927,6 مليار درهم في عام 2011.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد، سجلت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة ما يقدر بنحو 900 مليار درهم في النصف الأول من عام 2021. وأظهرت بيانات الـوزارة نمواً في إجمالي الصادرات غير النفطية للدولة بنسبة 44%، مقارنة مع النصف الأول من عام 2020، ليصل إلى 170 مليار درهم.

وكشفت دراسة تحليلية لوزارة الاقتصاد تشمل البيانات الأولية لأنشطة التجارة الخارجية غير النفطية، عن أن صادرات الدولة من الذهب تجاوزت 70 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2021، فيما حققت بقية الصادرات غير النفطية، باستثناء الذهب، حجماً بلغ 98 مليار درهم، وتعد 87% من الصادرات غير النفطية للدولة وطنية المنشأ، و13% مصدرها المناطق الحرة والمستودعات الجمركية. وتعد سلع الذهب والحلي والمجوهرات، والألمنيوم، واللدائن البلاستيكية، والنحاس ومنتجاته، والحديد والصلب ومنتجاته، أهم ٥ صادرات غير نفطية للدولة.

في السياق ذاته، شهدت أنشطة إعادة التصدير التي وصل إجماليها إلى 238 مليار درهم في النصف الأول من العام الماضي نمواً بنسبة 22%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020. أما بالنسبة للشركاء التجاريين، فقد شهدت التجارة غير النفطية للدولة خلال النصف الأول من عام 2021 نمواً مع أهم 5 دول، وهي الهند والمملكة العربية

↓ بفضل البنية التحتية المتطورة في البلاد، مثل ميناء خليفة وغيره، تركز حكومة الإمارات على التصدير وإعادة التصدير.

**«تستمر حكومة الإمارات في وضع سياسات مرنة ومنفتحة وطويلة المدى للحفاظ على الجاذبية التجارية للدولة، وترسيخ مكانتها بوصفها بوابة تجارية رائدة وتنافسية بين الشرق والغرب ومحوراً رئيساً في استمرارية ونمو سلاسل التوريد العالمية».**

**معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي،**
وزير دولة للتجارة الخارجية

السعودية وهونغ كونغ والكويت والصين. في حين شملت الدول التي زادت عمليات إعادة التصدير من دولة الإمارات إليها، كلاً من المملكة العربية السعودية والعراق ومصر. إضافة إلى ذلك، تجاوز حجم الواردات خلال الفترة ذاتها 482 مليار درهم، وسجل نمواً بنسبة 24%، مقارنة مع النصف الأول من عام 2020.

وفي بيان صادر عن «وام»، أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، أن بيانات التجارة الخارجية غير النفطية تعكس أداءً إيجابياً مهماً لهذا القطاع، حيث تم تحقيق معدلات نمو جيدة في القيمة الإجمالية للتجارة على مدى العامين الماضيين على الرغم من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة «كوفيد - 19» على حركة التجارة العالمية.

وأضاف معالي الزيودي: «هذه المؤشرات تؤكد كفاءة الرؤية الاستشرافية والخطط الاستباقية التي نفذتها دولة الإمارات، بتوجيهات ودعم من قيادتها الرشيدة، للتعامل مع آثار الجائحة على قطاع التجارة الخارجية، ووضع سياسات مرنة ومنفتحة وطويلة المدى للمحافظة على الجاذبية التجارية للدولة، وترسيخ مكانتها بوصفها بوابة تجارية رائدة وتنافسية بين الشرق والغرب ومحوراً رئيساً في استمرارية ونمو سلاسل التوريد العالمية».

كما أشار معالي الزيودي إلى أن البيانات الواعدة للتجارة الخارجية للدولة تتزامن مع إطلاق مشاريع الخمسين التي أعلنت عنها حكومة دولة الإمارات مؤخراً، والإسهام في تحقيق قفزات جديدة في الأداء التجاري للدولة خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال المبادرات النوعية والاستراتيجية ذات الصلة، مثل برنامج الاتفاقيات الاقتصادية الشاملة مع عدد من الأسواق العالمية المستهدفة، وبرنامج 10×10 لتنمية الصادرات، ما يوفر حافزاً إضافياً لتعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية الشاملة للإمارات العربية المتحدة مع دول العالم، وفتح أسواق تجارية جديدة بصورة مستمرة أمام الأنشطة التجارية للدولة.

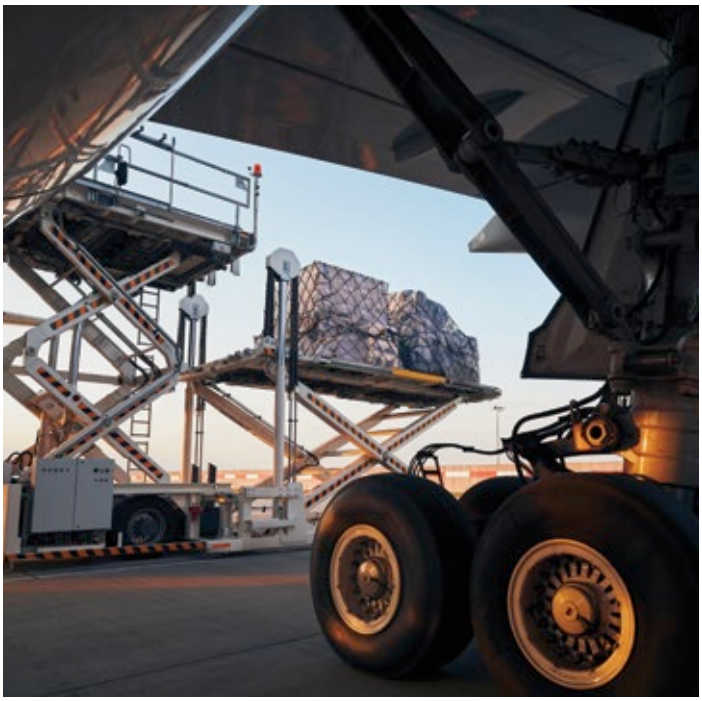

↑ الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى زيادة حجم الصادرات بنسبة 50% خلال الأعوام المقبلة.

↓ التجارة العالمية شهدت نمواً في عام 2021.

تأتي هذه الجهود الحثيثة وليدة أهداف الأجندة الوطنية لتنمية الصادرات الإماراتية غير النفطية التي أطلقها مجلس الوزراء في شهر يونيو من العام الماضي. وفي بيان صادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله: «اقتصادنا غير النفطي يمثل أكثر من 70% من ناتجنا الاقتصادي الوطني وهدفنا زيادة صادراتنا الوطنية 50% خلال السنوات المقبلة»، مشيراً سموه إلى أن أجندة الدولة ستسهل الطريق لدخول 25 سوقاً دولياً جديداً.

وتشمل الأجندة الوطنية ضمن أهدافها الاستراتيجية تلبية احتياجات الشركات الوطنية والمصدرين، وتبني الإجراءات الضرورية لتعزيز مكانة الإمارات العربية المتحدة مركزاً إقليمياً ودولياً لإعادة التصدير. وتهدف الأجندة أيضاً، إلى تنمية الصادرات الإماراتية غير النفطية عبر دخول أسواق دولية جديدة لدعم التجارة الخارجية الوطنية ودعم نمو 14 قطاعاً لضمان وجود المنتجات الإماراتية بقوة في الأسواق العالمية.

في هذا الإطار، فضلاً عن استمرار تعافي التجارة العالمية وعودة الحياة إلى طبيعتها، تمضي دولة الإمارات العربية المتحدة قُدماً في جهودها لدعم قطاع التجارة الخارجية غير النفطية للعام الحالي والأعوام اللاحقة، حيث أظهر تحليل بيانات التجارة الصادر عن «فيتش للحلول» توقعات بنمو إسهامات التجارة في إجمالي الناتج المحلي من 5.8% في عام 2020 إلى 7.9% في عام 2020. ويُعزى هذا النمو المتوقع إلى التعافي التدريجي في الخدمات والصادرات، إلى جانب معرض إكسبو 2020 الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة والمواصلات والعقار والاستثمار وغيرها العديد.

# معاً لحماية كوكب الأرض

بوصفها المضيف الرسمي للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر دول (COP28) بحلول عام 2023، تحرص الإمارات العربية المتحدة على تمكين التوجهات كافة للحد من تأثيرات التغير المناخي، ضمن أجندة التنمية الاقتصادية الوطنية خلال السنوات المقبلة.

**أعلنت** الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطـاريــة بشأن تغير المناخ عن استضافة الإمارات العربية المتحدة رسمياً، الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر دول «COP28» في عام 2023، الإنجاز الذي يؤكد على التزام الدولة بدعم جهود المجتمع الدولي بهدف الحد من تداعيات التغير المناخي.

ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن المؤتمر يعد منصة مهمة لتبني القرارات والقوانين ضمن الاتفاقية. وتشارك الدول الأطـراف في الاتفاقية لمناقشة شـؤون تطبيق توجيهات الاتفاقية وغيرها من الشؤون القانونية موضوع الاتفاقية واتخاذ القرارات اللازمة لتبني مخرجاتها، بما في ذلك الإجراءات المؤسسية والإدارية.

على مدى الأعـوام السابقة، شكّل المؤتمر منصة مؤثرة تجمع ما يزيد على 200 دولة لتسليط الضوء على سبل مواجهة تداعيات التغير المناخي، حيث يستقطب في كل عام رواداً ومفكرين ومؤسسات مؤثرة وشركات وعلماء المناخ وجماعات البيئة ومجتمع الاستثمار لمناقشة التحديات وطرق معالجة قضايا تغير المناخ والحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات وتناول الإجراءات الجديدة الموضوعة.

وقد شهدت نسخة المؤتمر التي أقيمت في باريس بفرنسا عام 2015، توقيع الدول الأعضاء معاهدة دولية ملزمة قانوناً حول التغير المناخي، شملت دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلـك للحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين، مقارنة بمعدلات ما قبل الثورة الصناعية.

يشار إلى أن المعاهدة تم اعتمادها من قِبَل 196 دولة خلال مؤتمر باريس في شهر ديسمبر عام 2015 ودخلت حيّز التنفيذ في شهر نوفمبر عام 2016.

واستقطب مؤتمر COP28 في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في نسخته السادسة والعشرين التي أقيمت مؤخراً في غلاسكو باسكتلندا، جميع أطراف الاتفاقية لاستشراف وتسريع وتيرة الجهود نحو تحقيق أهداف اتفاقية باريس.

↓ من شأن الاحتباس الحراري أن يؤثر في المنظومة الاقتصادية العالمية نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات المياه.

✓ يعد مؤتمر الأطراف منصة عالمية تجمع تحت مظلتها أكثر من 200 دولة.

**«يسرنا اختيار الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دولة الإمارات لاستضافة مؤتمر الأطراف (COP28) في عام 2023.. ونؤكد على استمرار التزامنا بدعم جهود المجتمع الدولي الهادفة لتكثيف التعاون بهدف الحد من تداعيات تغير المناخ والتحديات التي يتسبب بها».**

**سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان،**
وزير الخارجية والتعاون الدولي

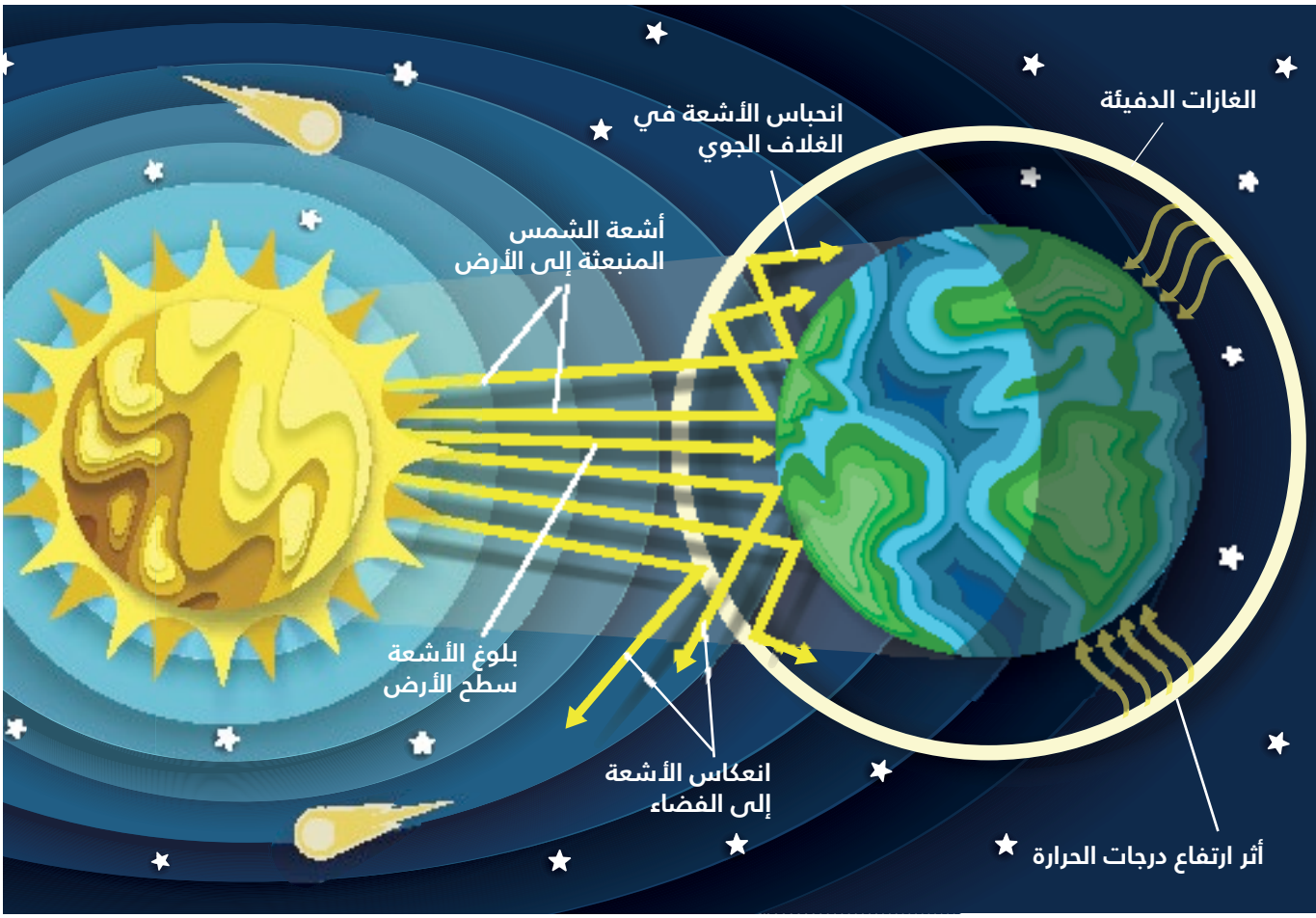


↑ كيف تسببت الغازات الدفيئة وانبعاثاتها في الاحتباس الحراري العالمي؟

وركز منظمو الحدث على الجهود الدولية للحد من انبعاث الغازات الدفيئة إلى مستويات الصفر التي التزمت بها 153 دولة، في وقت تعهدت الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار أميركي لتمويل أهداف المشروعات المناخية بحلول عام 2023.

ووفقاً لبيان صادر عن مؤتمر COP26، فإن مخرجات مؤتمر غلاسكو من شأنها تسريع وتيرة التعاون بين الحكومات والأعمال والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التغير المناخي، في حين تسهم المجالس والمناقشات في مجالات الطاقة والمركبات الكهربائية والشحن والسلع في الوفاء بالالتزامات.

ومما لا شك فيه أن مؤتمر COP26 المزمع عقده في شرم الشيخ بمصر ومؤتمر COP27 في الإمارات العربية المتحدة، سيدعمان الجهود والتوجهات العالمية نحو تحقيق الاستدامة وتسريع وتيرة الجهود للحد من تأثيرات التغير المناخي. الجدير بالذكر أنه تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة المؤتمر في عام 2023 بعد حصولها على تأييد كبير من قِبَل مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

في هذا الشأن، يقول سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي: «يسرنا اختيار الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مؤتمر الأطراف (COP28) في عام 2023، خاصة أن هذا الاختيار تزامن مع استعدادنا للاحتفال باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات.. ونؤكد على استمرار التزامنا بدعم جهود المجتمع الدولي الهادفة لتكثيف التعاون بهدف الحد من تداعيات تغير المناخ والتحديات التي يتسبب بها».

وأضاف سموه: «نسعى لأن يكون مؤتمر الأطراف (COP28) ملتقى للحلول، وأنا على يقين بأن دولتنا الفتية والمنفتحة على العالم ستتمكن، من خلال خبرتها العميقة، من الدفع نحو إيجاد حلول عملية لأكثر التحديات العالمية إلحاحاً»، وذلك بحسب وكالة أنباء الإمارات (وام).

من جانبها، أشارت معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة، إلى أنه في مؤتمر الأطراف 28 سيتم التركيز على التعامل مع التحديات العالمية التي يفرضها تغير المناخ على كوكب الأرض وعلى الاقتصاد العالمي على أنهما وجهان لعملة واحدة، وأضافت: «سنعزز من استكشاف الحلول الابتكارية القابلة للتطبيق اقتصادياً والقادرة على دعم وتسريع عملنا للحد من الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية، نحن حريصون على مشاركة نهجنا الناجح في تحويل التحديات إلى فرص نمو لنضمن كوكباً أكثر صحة واستدامة للأجيال القادمة».

كما تبنت الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات خلال السنوات الماضية للحد من بصمتها الكربونية، فضلاً عن القيام بدور محوري في تطوير اقتصاد مستدام.

في عام 1989، شاركت الدولة في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وانضمت للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي عام 1995 واتفاقية كيوتو عام 2005، إلى جانب استضافة المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) في عام 2009.

خلال العام الماضي، أعلنت حكومة الإمارات عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، ما يجعلها أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُفصح عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي، حيث تأتي المبادرة تماشياً مع المبادئ العشرة للخمسين الجديدة، الرامية إلى تنمية البلاد خلال العقود الخمسة المقبلة.

وقد أشار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة - مع إعلانها عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050 - دورها الفاعل والمؤثر عالمياً في قضية التغير المناخي، ودعمها جهود العمل المناخي وتعزيز التعاون الدولي للاستفادة من جميع الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف سموه: «نهدف من خلال تحقيق الحياد المناخي في الإمارات بحلول عام 2050، إلى تطوير نهج حكومي شامل يضمن النمو الاقتصادي المستدام في الدولة، ويقدم نموذجاً يحتذى للعمل والتعاون لضمان مستقبل أفضل للبشرية».

وتأتي «أهـداف تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050» تماشياً مع الخطة الوطنية للتغير المناخي 2017 - 2050 التي تحدد إطار عمل لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع تداعيات التغير المناخي، والابتكار في التنويع الاقتصادي.

↓ المجتمع العالمي يبحث ويدرس مختلف الحلول للحد من الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية، إلى جانب تبني أولوية الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

**«في COP28، سيتم التركيز على التعامل مع التحديات العالمية التي يفرضها تغير المناخ على كوكب الأرض وعلى الاقتصاد العالمي على أنهما وجهان لعملة واحدة، وتعزيز استكشاف الحلول الابتكارية القابلة للتطبيق اقتصادياً والقادرة على دعم وتسريع عملنا للحد من الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية».**

**معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري،**
وزيرة التغير المناخي والبيئة

كما قدمت الإمـارات العربية المتحدة خلال العام الماضي، إسهاماتها المحددة وطنياً الثانية إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تشمل التركيز على تعزيز الجهود في خفض الانبعاثات بنسبة 23.5%، مقارنة بالوضع الاعتيادي للأعمال لعام 2030.

إضافة إلى ذلك، ستعمد وزارة التغير المناخي والبيئة، المحرك الرئيس للجهود والتنسيق مع أصحاب المصالح في مجالات الطاقة والاقتصاد والصناعة والبنية التحتية والنقل والنفايات والزراعة والبيئة، إلى تطوير الاستراتيجيات والمبادرات الداعمة لتحقيق الأهداف من دون التأثير في النمو الاقتصادي.

وتأتي هذه الجهود تماشياً مع أهداف استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 التي تطمح إلى رفع إسهامات الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة إلى 50%، وتحقيق وفورات تصل إلى 700 مليار درهم بحلول عام 2050. كما تهدف الحكومة إلى استثمار ما يقرب من 600 مليار درهم بحلول عام 2050 في مصادر الطاقة المستدامة، لضمان تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، واستدامة النمو في الاقتصاد الإماراتي.

وقد استهلت الدولة مسيرة تطوير وتمويل مشروعات الطاقة النظيفة قبل 15 عاماً، حيث استثمرت ما يزيد على 40 مليون دولار أميركي في القطاع حتى الآن. ووفقاً للجهود الراهنة، تشير التوقعات إلى أن القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، بما يشمل الطاقة الشمسية والنووية، ستبلغ 14 جيجاواط بحلول عام 2030، مقارنةً بنحو 100 ميجاواط في عام 2015 و2,4 جيجاواط عام 2020.

على نحو متصل، فإن العديد من المؤسسات والشركات الوطنية تتبنى جهوداً حثيثة للحد من بصمتها الكربونية واعتناق نهج أكثر استدامة.

فقد ذكرت شركة بترول أبوظبي الوطنية، أحد أكبر منتجي النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم، أنها تسعى ضمن استراتيجية الاستدامة لعام 2030 إلى خفض كثافة انبعاث غازات الدفيئة بنسبة 25% وذلك بحلول عام 2030، إلى جانب توسيع قدرتها على التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه بنسبة 500%.

في السياق ذاته تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بدور محوري في المشروعات المستدامة حول العالم، إذ إنها استثمرت حتى الوقت الراهن، ما يصل إلى 16,8 مليار دولار أميركي في مشروعات للطاقة المتجددة في 70 دولة، أغلبها ذات اقتصادات ناشئة، إلى جانب 400 مليون دولار أميركي على شكل مساعدات وقروض ميسرة لمشروعات في قطاع الطاقة النظيفة.

مما لا شك فيه أن الإمـارات العربية المتحدة تستثمر بشكل مكثف في تطوير واستشراف الابتكار والاستدامة الاقتصادية، ومن المؤكد أن استضافة «مؤتمر الأطراف 28» (COP28) ستمكن البلاد من تسليط الضوء على التطور الملحوظ الذي تحققه في هذا المجال.

↑ ثمة جهود وتوجهات ضرورية للحد من التغير المناخي بهدف حماية الأجيال القادمة.

↓ «أدنوك» تهدف للحد من الانبعاثات الكربونية في أعمالها بنسبة 25% بحلول عام 2030.

# في المسار الصحيح..

تحت مظلة البرنامج الوطني للسكك الحديدية، تسهم شركة الاتحاد للقطارات في دعم شبكة النقل والخدمات اللوجستية المتميزة في الدولة.

شهدت جهود الإمـارات العربية المتحدة لـربـط جميع الـمـدن الرئيسة والمراكز الصناعية في البلاد عبر شبكة سكك حديدية، دفعةً كبيرة مع إطلاق البرنامج الوطني للسكك الحديدية في شهر ديسمبر من العام الماضي.

ويندرج البرنامج الوطني للسكك الحديدية تحت مظلة مشاريع الخمسين، أضخم حزمة من المشروعات الاستراتيجية الوطنية الساعية إلى التأسيس لمرحلة جديدة من النمو الداخلي والخارجي للدولة خلال الخمسين عاماً المقبلة.

في هذا الشأن، أفاد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بأن البرنامج الوطني للسكك الحديدية يجسد مفهوم التكامل في منظومة الدولة الاقتصادية، من خلال أكبر شراكة بين مؤسساتها على المستويين الاتحادي والمحلي ضمن رؤية تهدف إلى ربط مراكز الصناعة والإنتاج وفتح ممرات تجارية جديدة.. وتسهيل حركة السكان.. وخلق بيئة عمل وحياة الأكثر تطوراً في المنطقة.

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال الإعلان عن إطلاق البرنامج الوطني للسكك الحديدية.

ووفقاً لبيان الحكومة، فإن من شأن البرنامج أن يسهم في تطوير منظومة نقل شاملة ومتكاملة تتيح آفاقاً واسعة للنمو وفرصاً اقتصادية ثمينة تصل قيمتها إلى 200 مليار درهم، حيث من المتوقع أن يبلغ مجموع الفوائد المقدرة لخفض الانبعاثات الكربونية نحو 21 مليار درهم، إلى جانب تحقيق فوائد سياحية تقدر قيمتها بنحو 23 مليار درهم خلال الخمسين عاماً المقبلة. كما ستسهم قيمة الفوائد العامة في اقتصاد الدولة بما يصل إلى 23 مليار درهم، فضلاً عن توفير 9 آلاف وظيفة جديدة.

ولا تقتصر جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير بنية نقل تحتية على البرنامج الوطني للسكك الحديدية، حيث يأتي البرنامج ليقوم على تدشين المرحلة الأولى من مشروع شركة الاتحاد للقطارات الذي بدأ العمل فيه عام 2016.

وتتسم المرحلة الأولى من الاتحاد للقطارات التي تم تسليمها بالموعد المحدد والميزانية الموضوعة، بقدرة نقل 22 ألف طن من الكبريت يومياً من حبشان وشاه إلى موانئ التصدير في الرويس. الجدير بالذكر أن شبكة السكك الحديدية نقلت ما يربو على 30 مليون طن.

على نحو متصل، تتمثل أبرز ملامح البرنامج الوطني للسكك الحديدية في ثلاثة مشروعات استراتيجية؛ الأول خدمات السكك الحديدية للبضائع التي تشمل تطوير شبكة قطار الاتحاد. ومن أهم ملامح المشروع الآخرى ربط 4 موانئ رئيسة وخلق نظام نقل فعال وموثوق للمسافرين والشحن.

كما يشمل المشروع الثاني إطلاق خدمات السكك الحديدية للركاب، حيث سيعمل قطار الركاب على تعزيز روح التواصل بين سكان الدولة عبر الربط بين 11 مدينة، من منطقة السلع وصولاً إلى الفجيرة، منطلقاً بسرعة 200 كم/ الساعة. وسوف يمكّن المشروع المسافرين من السفر من أبوظبي إلى دبي خلال 50 دقيقة، والفجيرة خلال 100 دقيقة، على التوالي. وبحلول عام 2030، سيتيح القطار لما يزيد على 36,5 مليون راكب سنوياً فرصة التنقل في أنحاء الدولة.

أما المشروع الثالث فهو خدمة النقل المتكامل الذي يتضمن إنشاء مركز الابتكار في قطاع النقل، والذي سيعمل على ربط القطارات بشبكات من القطارات الخفيفة وحلول النقل الذكية داخل المدن لتكون بديلاً متكاملاً يخدم جميع سكان الدولة وزوّارها، وإنشاء تطبيقات وحلول ذكية لتخطيط وحجز الرحلات، وتحقيق التكامل بين العمليات اللوجستية وخدمات الموانئ والجمارك، وتقديم حلول لوجستية متكاملة للميل الأول والأخير.

وستسير القطارات على شبكة سكك حديدية تم تطويرها تزامناً مع انطلاق المراحل المتعددة للاتحاد للقطارات عام 2009، وبمجرد اكتمالها، ستعمد الاتحاد للقطارات إلى ربط المناطق الحيوية في الإمارات السبع عبر شبكة بطول 1200 كيلومتر من شأنها تعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، فضلاً عن المضي قُدماً نحو مواصلة الدور الريادي العالمي للدولة بما يتوافق مع مئوية الإمارات 2071.

في نهاية المطاف، ستربط شبكة السكك الحديدية المدن والمناطق الرئيسة في دولة الإمارات العربية المتحدة مع شبكات السكك الحديدية المخطط لها عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكرت شركة الاتحاد للقطارات أن العمل في المرحلة الثانية من قطار الاتحاد يسير ضمن وتيرة متسارعة، حيث تم إنجاز ما يصل إلى 70% منها في أقل من 24 شهراً، وذلك برغم تفشي جائحة كوفيد - 19، إلا أن الاتحاد للقطارات واصلت العمل على إنجاز المشروع بوتيرة متسارعة، وفقاً لأهدافها واضحة المعالم وخطة عمل شاملة تضمن استمرارية سير الأعمال.

↓ ستتمكن قطارات الاتحاد من نقل 60 مليون طن سنوياً من المنتجات مع انتهاء المرحلة الثانية من المشروع.

فقبل نهاية الربع الثالث من العام الماضي، انتهت الأعمال الإنشائية للحزمة (أ) من المرحلة الثانية من المشروع التي تمتد على مسافة 139 كيلومتراً وتربط بين الغويفات على الحدود مع المملكة العربية السعودية والمرحلة الأولى من المشروع التي تمتد على مسافة 264 كيلومتراً من حبشان إلى الرويس، الأمر الذي يعد خطوة مهمة، بشكل يجعل الشركة أكثر فاعلية.

على نحو متصل، احتفظت شركة الاتحاد للقطارات في عام 2021، بنسبة 40% من قدرة النقل السنوية للشبكة التي ستصل عند اكتمال المرحلة الثانية من المشروع إلى 60 مليون طن من البضائع سنوياً.

وفي شهر أغسطس من العام الماضي أيضاً، وقعت الشركة اتفاقية شراكة مع الغرير للحديد والاستيل (أجيس)، أكبر منتج للحديد الصلب المجلفن والفولاذ المسحوب على البارد في أبوظبي، لنقل منتجات الأخيرة من مركز الإنتاج التابع لها عبر محطة السكك الحديدية في مدينة أبوظبي الصناعية (أيكاد 4)، وصولاً إلى ميناء خليفة في أبوظبي وجبل علي بدبي.

يقول أبوبكر حسين، الرئيس التنفيذي للغرير للحديد والاستيل: «إن نقل صفائح الصلب عبر السكك الحديدية، يعد وسيلة موثوقة وصديقة للبيئة، من شأنها تحسين أوقات التسليم، وخفض الأضرار الناجمة عن عمليات النقل التقليدية، ويسرّع عمليات استيراد لفائف الصلب، حيث تعمل هذه التحسينات في سلسلة التوريد اللوجستية، على توسيع قاعدة عملاء لفائف الصلب المجلفن، المصنوعة في الإمارات».

كما كشفت شركة الاتحاد للقطارات عن شراكة استراتيجية مع مجموعة بينونة الغربية، بهدف توفير خدمات الشحن بالسكك الحديدية ونقل مواد البناء من مرافق المجموعة في الفجيرة إلى إمارتي أبوظبي ودبي.

وتعد الاتفاقية من أكبر الاتفاقيات التجارية للمرحلة الثانية من مشروع السكك الحديدية الوطنية الإماراتية، حيث سيجري بموجبها نقل ما لا يقل عن 4,5 ملايين طن من الأحجار سنوياً من مرافق المجموعة في الفجيرة إلى محطات الاتحاد للقطارات في كل من المركز اللوجستي بمدينة أبوظبي الصناعية (أيكاد)، ومدينة دبي الصناعية، وذلك عبر 643 رحلة قطار سنوياً.

ويصل طول القطار إلى نحو كيلومتر واحد، حيث ستخصص الاتحاد للقطارات نحو 70 عربة بقدرة تتسع لسبعة آلاف طن للرحلة الواحدة، ما يسهم في خفض حركة الشاحنات على الطرق بواقع 120 ألف رحلة شاحنة سنوياً.

↑ يتميز قطار الاتحاد بأنظمة تقنية داعمة من الطراز الرفيع.

↓ يقوم البرنامج الوطني للسكك الحديدية على الأسس التي وضعها قطار الاتحاد.

وفي عام 2012 أيضاً، وقعت شركة الاتحاد للقطارات وشركة ستيفن روك، إحدى أكبر شركات المحاجر في العالم التي تتخذ من رأس الخيمة مقراً لعملياتها، اتفاقية تعاون بهدف توفير خدمات الشحن بالسكك الحديدية ونقل ما لا يقل عن 3,5 ملايين طن من الشحنات سنوياً من «محجر الغيل» التابع للشركة في رأس الخيمة إلى أبوظبي، من خلال القيام بـ 500 رحلة قطار سنوياً.

وذكرت الشركة في بيان لها أن شركة الاتحاد للقطارات تُجري حالياً أعمال البناء لمحطة الغيل التي تعد جزءاً من سلسلة المحطات التي بدأت الشركة ببنائها خلال عام 2020، بهدف توفير خدمات النقل للمحاجر المحيطة بإمارتي رأس الخيمة والفجيرة، والتي ستتمكن الشركة من خلالها من نقل مواد البناء من شمال الدولة إلى باقي أنحاء دولة الإمارات».

وفي نظرةٍ نحو المستقبل، تستمر شركة الاتحاد للقطارات في القيام بدور محوري في توفير الخدمات اللوجستية بين إمارات الدولة وربط المراكز الصناعية الرئيسة وتمهيد الطريق أمام شراكات جديدة ذات فعالية مع الشركات للربط بين عملائها المحليين والعالميين.

# تنمية قطاع الرياضة

انطلاقاً من كونها مركزاً إقليمياً رائداً للسياحة الرياضية ووصولاً إلى استضافة بعض أبرز الفعاليات الرياضية الأكثر شهرة حول العالم، تستمر أبوظبي في الارتقاء بمكانتها وجهة عالمية للرياضة.

ETIHAD
BWT

**تستمر** العاصمة الإماراتية أبوظبي في توحيد جهودها لترسيخ مكانتها عاصمة عالمية لاستضافة الفعاليات الرياضية، حيث تتميز بواحدة من أكثر أجندات الفعاليات الرياضية حماسة التي تستقطب جميعها الرياضيين الدوليين وعشاق الرياضة والإعلام على حد سواء، والتي تشمل سباق جائزة الاتحاد للطيران الكبرى للفورمولا 1 وجزيرة النزال من «يو اف سي»، وبطولة أبوظبي HSBC للجولف، وبطولة مبادلة العالمية للتنس، ودور الكريكت 10 وكأس العالم للكريكت «تي 20» للرجال، وبطولة فورمولا 4 الإمارات، وبطولات العالم للسباحة (FINA)، فضلاً عن استضافة بطولة كأس العالم للأندية وكأس أمم آسيا والأولمبياد الخاص.

كل ذلك وأكثر، نتيجة لجهود التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة التي تم استثمارها بشكل مكثف على مدى العقود الأربعة الماضية وتدشين بنية تحتية ومرافق رياضية متطورة، تضم مدينة زايد الرياضية وملاعبها المختلفة المجهزة، والاتحاد أرينا وحلبة مرسى ياس، واستاد زايد للكريكت، وحلبة ياس باي وغيرها.

وقد أشاد سمو الشيخ نهيان بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس أبوظبي الرياضي، خلال الاجتماع الأول لمجلس إدارة مجلس أبوظبي الرياضي بعد تشكيله الجديد، بالجهود الاستثنائية في ظل مرحلة التعافي من تفشي جائحة كوفيد - 19 التي تعصف بالعالم أجمع وعودة الحياة إلى طبيعتها في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أصدر سموه قراراً بإنشاء وتأسيس 6 أندية للرياضات الأولمبية

← سمو الشيخ نهيان بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس أبوظبي الرياضي.

↓ ستقام بطولة أبوظبي HSBC للجولف هذا العام على جزيرة ياس.

تشمل نادي أبوظبي للمبارزة، نادي أبوظبي لألعاب القوى، نادي أبوظبي لرفع الأثقال، نادي أبوظبي للقوس والسهم، نادي أبوظبي للرياضات المائية، نادي أبوظبي لكرة المضرب. ووفقاً للمكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي،

↑ يعد طواف الإمارات جولة السباق العالمية الوحيدة في المنطقة.

↓ أقيمت بطولة سباركتان العالمية في شهر ديسمبر من العام الماضي بأبوظبي، وهي تعد أول نسخة للبطولة تقام خارج الولايات المتحدة.

تشكّل هذه الأندية الرياضية الجديدة في أبوظبي إضافة مهمة ونقلة نوعية في خطط التطوير والتنمية لقطاع الرياضة في الدولة بوجه عام وأبوظبي بوجه خاص.

في السياق ذاته، حازت أبوظبي لقب «مدينة الدراجات الهوائية» من الاتحاد الدولي للدراجات، اللقب الذي يعكس جهود أبوظبي لدعم رياضة الدراجات الهوائية وتعزيز بنيتها التحتية الراهنة والبرامج التابعة. وعلى ضوء ذلك، جرى مؤخراً إطلاق منصة «بايك أبوظبي» لدعم جهود الإمارة المستمرة في الترويج لهذه الرياضة الصحية.

وتشمل خطط تطوير البنية التحتية مساراً للدراجات الهوائية متصلاً بطول 109 كيلومترات، ويربط بين عدد من الوجهات الرئيسة في المدينة، إلى جانب صالة جديدة سيتم إنشاؤها في جزيرة الحديريات، مخصصة لسباقات الدراجات تتسع لما يصل إلى 3500 شخص.

علاوة على ذلك، أسفرت جهود حكومة أبوظبي ودائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي عن فوز العاصمة الإماراتية مرةً أخرى، والحصول على جائزة الوجهة الرائدة لسياحة الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط لعام 2021.

كما شهدت الإمارة توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي من شأنها أن تسهم في ترسيخ مكانتها مركزاً عالمياً للرياضة، بما في ذلك مراسم توقيع تمديد اتفاقية احتضان سباق جائزة الاتحاد للطيران الكبرى للفورمولا 1 لمدة 10 سنوات إضافية بين شركة أبوظبي لإدارة رياضة السيارات ومجموعة الفورمولا 1، لتستمر أبوظبي في تنظيم منافسات السباق النهائي للفورمولا ا لغاية 2030.

ويستقطب هذا الحدث نحو 125 ألف شخص سنوياً، نصفهم تقريباً من خارج الدولة.

وبالحديث عن رياضة الدراجات الهوائية مجدداً، فهي من النشاطات الرياضية التي تولي أبوظبي اهتماماً كبيراً بها، وقّعت الشركة العالمية القابضة التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، مع مجلس أبوظبي الرياضي اتفاقية رعاية طواف الامارات للدراجات الهوائية لمدة ثلاث سنوات، بدءاً من الموسم الحالي 2022 ولغاية عام 2024.

ويعد طواف الإمارات سباق الجولة العالمية الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، حيث يعبر المسار خمس إمارات من الإمارات السبع بدءاً من أبوظبي مروراً بدبي وأم القيوين

والفجيرة ورأس الخيمة. وجميعها تستضيف عدداً من أفضل الدراجين من جميع أنحاء العالم. وسيقوم مجلس أبوظبي الرياضي، منظم سباق طواف الإمارات، بالإعلان عن المسار الرسمي للنسخة الرابعة من جولة طواف الإمارات العربية المتحدة في شهر يناير الحالي.

في هذا الشأن يقول عارف حمد العواني، الأمين العام لمجلس أبوظبي الرياضي: «تفتخر دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة هذا الحدث البارز، حيث يجلب أفضل راكبي الدراجات من جميع أنحاء العالم الذين يقدمون رؤية عن قرب للأداء العالي ويعملون بوصفهم نماذج رائعة تُحتذى للجيل القادم».

ثمة إنجازات وطنية أخرى مهمة في مجال الرياضة، من بينها توقيع اتفاقية بين دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي والرابطة الوطنية لكرة السلة الأميركية (NBA)، حيث ستستضيف أبوظبي المباريات التمهيدية السنوية لدوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. وتأتي هذه الشراكة ضمن المبادرة التسويقية والسياحية «زوروا أبوظبي» التي تصبح بموجبها العاصمة الإماراتية الوجهة السياحية والشريك الرسمي للرابطة الوطنية لكرة السلة الأميركية في الصين وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن شأن

↑ أول انطلاقة لبطولة رالي أبوظبي الصحراوي بدأت في عام 1991.

↖ استضافت أبوظبي العام الماضي أول سباق نصف ماراثون الإمارات للرولر سكيت.

↓ استاد زايد للكريكت خلال منافسات بطولة الدوري الهندي للكريكت.

دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين استقطاب عشاق الرياضة من مختلف دول منطقة الشرق الأوسط.

وترسيخاً للمكانة الرائدة والسمعة الواسعة التي اكتسبتها أبوظبي بوصفها عاصمة عالمية للفنون القتالية المختلطة على مدار الأعوام الماضية، وقعّت دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي في شهر أغسطس من عام 2021، مذكرة تفاهم ثلاثية مع لجنة الفنون القتالية المختلطة وشركة بالمز الرياضية.

عن هذه المذكرة يقول علي حسن الشيبة، المدير التنفيذي لقطاع السياحة والتسويق في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي: «تسهم هذه الشراكة الاستراتيجية بتعزيز مكانة أبوظبي الرائدة عاصمة عالمية للفنون القتالية المختلطة، ووجهة مفضلة للسياحة الرياضية على مستوى العالم».

على نحو متصل، لم تقتصر جهود أبوظبي في أجندة فعالياتها الرياضية على ذلك فقط، ففي شهر ديسمبر من العام الماضي أيضاً، استضافت أبوظبي سباق «نصف ماراثون الإمـارات للرولر سكيت» بتنظيم اتحاد الإمارات للرياضات الشتوية بالتعاون مع نادي رولر سكيت على جزيرة الحديريات.

وفي الشهر ذاتـه، أقـام مجلس أبوظبي الرياضي بالتعاون مع «سبارتن العالمية»، بطولة العالم للـ «سبارتن» في صحراء ليوا، «تل مرعب»، بمنطقة

↗ أبرز نجوم التنس يشاركون في بطولة مبادلة العالمية للتنس.

↑ الاتحاد أرينا.

الظفرة، حيث أقيم الحدث للمرة الأولى خارج الولايات المتحدة الأميركية، وكان الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفعاليات والتطورات تسلط الضوء على التزام أبوظبي بتعزيز مكانتها وجهةً عالمية حيوية وترسيخ سمعة دولة الإمارات العربية المتحدة وجهةً مميزة ومتكاملة للفعاليات الرياضية.

الأمن
العالم
الإنترنت
التحليلات
التكنولوجيا المالية
قطاع المال
الحولات
البنوك
الاستثمار

# تمكين مستقبل قطاع المال

**سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الأبرز بالمنطقة، يسهم في دعم وتنمية قطاع التكنولوجيا المالية المزدهر في العاصمة الإماراتية، أبوظبي.**

تقوم المراكز المالية بدور حيوي في دعم التطورات وتعزيز الابتكار لنمو اقتصادي مستدام، عبر التركيز على التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية. وباعتباره عضواً مؤسساً في التحالف العالمي للمراكز المالية الدولية، تبنى سوق أبوظبي العالمي سلسلة من المبادرات النوعية التي تراوح بين الأطر التنظيمية للابتكار، والتي تعد الأولى من نوعها، وهياكل الشركات والاستثمارات الجاذبة، فضلاً عن دعم الخدمات المالية.

ويعمل سوق أبوظبي العالمي الذي استهل عملياته في عام 2015، على تقديم خدماته لثلاثة أصول رقمية تُعرف باسم تبادلات العملات الرقمية، في حين يقوم بدراسة طرح خدمات أولية لثلاثة أصول أخرى، ذلك وفقاً لتصريح صادر عن إيمانويل جيفاناكيس، نائب الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي، في لقاء حصري مع صحيفة «ذا ناشيونال» الإنجليزية بالإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من العام الماضي. وأضاف إيمانويل أن «الإصدارات المقبلة» ستكون خلال النصف الأول من العام الحالي 2022، وتخضع للموافقات النهائية.

وأفاد إيمانويل جيفاناكيس الذي حدد في تقرير صادر عن سلطة تنظيم التكنولوجيا التابعة للسوق في شهر نوفمبر 2021، المتطلبات التشريعية في سوق أبوظبي العالمي، بأن سلطة تنظيم الخدمات المالية تسعى على الدوام إلى تحدي أنفسهم ليكونوا متقدمين في حِراك التحول، إلى جانب قيادة السوق في توفير منتجات آمنة وراسخة.

↑ سوق أبوظبي العالمي يوفر فرصة نمو مواتية لشركات التكنولوجيا المالية في العاصمة.

↓ يزداد توجه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والمؤسسات المالية لاعتناق التكنولوجيا الرقمية.

وأضـاف إيمانويل: «شاركنا في الارتـقـاء بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، مستلهمين جهودنا من منهجيات مرنة تمكننا من التأقلم مع التطورات المستمرة في قطاع المال».

على نحو متصل، يتطلع فريق سلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي إلى جعل «خدمة التشريع الرقمي» أمراً واقعاً، وتطوير تشريعاته وقواعده الإرشادية وتحويلها لتصبح مكونات تفاعلية وجزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي للخدمات المالية الرقمية.

يقول إيمانويل جيفاناكيس: «أخيراً، نتطلع في رؤيتنا إلى مرحلة ما بعد التحول الحالي، فقد عمدنا إلى تطوير أنظمة مراقبة من شأنها تنبيهنا إلى المخاطر المفروضة من قِبَل مؤسسات الطرف الثالث التي تتعامل مع الجهات ضمن سلطتنا».

وتنعكس مكانة سوق أبوظبي العالمي بوصفه مركزاً عالمياً رائداً للخدمات المالية ومؤثراً بارزاً في مهرجان فنتيك أبوظبي الذي أقيم في دورته الهجينة في شهر نوفمبر من العام الماضي أيضاً، حيث شهد مشاركة أكثر من 250 مستثمراً عالمياً و200 متحدث دولي و100 شركة عالمية في مجال التكنولوجيا المالية، إلى جانب قادة ماليين دوليين مما يزيد على 40 دولة، إلى جانب أكثر من 25 ألف مشارك عبر الإنترنت.

وقد نال الحدث اهتماماً كبيراً، حيث ارتفعت أعداد التسجيل والمشاركة ثلاثة أضعاف، شملت صانعي السياسات والقرارات والمبدعين في مجال التكنولوجيا المالية، والرواد في قطاع المال والمستثمرين، والشركات الناشئة البارزة بتقييم يصل إلى مليار دولار أميركي أو أكثر.

وأفاد سعادة أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي في كلمته الافتتاحية خلال المهرجان، بأن سوق أبوظبي العالمي نجح بوصفه مركزاً مالياً دولياً بارزاً ووجهة مفضلة لتمكين الأعمال، في ابتكار بيئة عمل شاملة وتوفير العديد من فرص النمو المتميزة واستقطب شركات التكنولوجيا المالية العالمية إلى الدولة وأرسى علاقات التعاون ضمن مبادرات عابرة للحدود، بما يعزز اقتصاداً أكثر ديناميكية وتقدماً واستدامة.

إلى ذلك، أصبح المختبر الرقمي (Digital Lab) الذي يقوم على تقنية الخدمات السحابية التابع للسوق، والذي جاء الإعلان عنه في شهر أكتوبر عام 2019 قبل أن يتم تدشينه في شهر أبريل عام 2021، حاضناً للمشرعين والشركات الناشئة المتخصصة بالتكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية المتوافرة والتعاون على تطوير الحلول المستقبلية.

ويمضي المختبر الرقمي في دعم وتمكين إنشاء واجهات الربط البرمجي الآلية، والأجهزة الافتراضية للنظام، والبيانات والتطبيقات التي تتيح ربط الأنظمة القديمة للمؤسسات المالية مع شركات التكنولوجيا المالية،

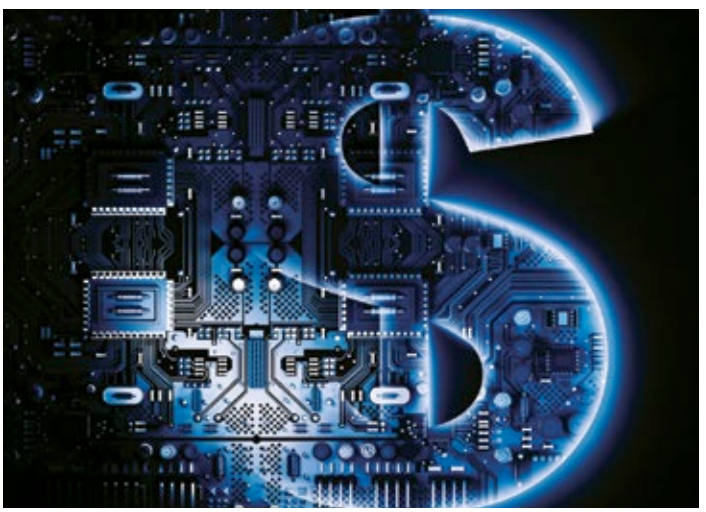

أو مزودي خدمات التكنولوجيا، أو أطراف أخرى ذات صلة بطريقة فعالة من حيث التكلفة وقابلية التطوير.

من أهداف المختبر زيادة مجتمعه من 90 إلى 300 كيان بحلول أواخر عام 2022، وذلك لبناء وتسريع الجيل التالي من الحلول المبتكرة للاقتصاد الرقمي في المستقبل.

في السياق ذاتـه، يخطط سوق أبوظبي العالمي للتعاون مع رواد القطاع لتطوير بنية رقمية تحتية شاملة من شأنها تمكين مستقبل المدن الذكية وتقديم خدمات متكاملة للأفراد والأعمال.

علاوةً على ذلك، يعد سوق أبوظبي العالمي موطناً لأحد أول المختبرات التنظيمية (RegLab) وثاني أكثر مختبر للتكنولوجيا المالية نشاطاً في العالم الذي يمكّن الشركات من تجربة التقنيات الجديدة ونماذج الخدمات المالية، وهو جزء من الشبكة العالمية للابتكار المالي التي تلتزم بدعم الابتكارات المالية التي تصب في صالح المستهلكين.

وتماشياً مع استراتيجيته لدعم التكنولوجيا المالية، يتعاون سوق أبوظبي العالمي مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتنمية هذا القطاع في البلاد. وتنص مذكرة التفاهم على التعاون في تطوير برنامج بيئة اختبارية مشتركة، يتيح لشركات التكنولوجيا المالية اختبار حلولها المبتكرة، إلى جانب إطلاق برامج المسرعات والمسابقات وورش العمل والـنـدوات والمؤتمرات والمشروعات بشكل مشترك.

في هذا الشأن، يقول معالي خالد محمد بالعمى التميمي، محافظ مصرف الإمارات المركزي: «تعد قدرة دولة الإمارات على تطوير بيئة تنظيمية داعمة للابتكار والرقمنة من أهم العوامل التي تشكل مستقبل نظامها المالي»، مشيراً إلى أن توقيع هذه المذكرة مع سوق أبوظبي العالمي يؤكد دور المصرف المركزي المحوري والتزامه في تمكين انتشار أكبر لحلول التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء الدولة.

وأعرب التميمي عن ثقته بأن هذه المذكرة من شأنها استقطاب لاعبين رئيسيين في مجال التكنولوجيا المالية إلى الدولة، وستسهم في توفير بيئة متطورة تدعم الابتكار، بما يتوافق مع خطط النمو الاقتصادي الطموحة للدولة وتطلعاتها المتعلقة بالتحول الرقمي.

↑ سوق أبوظبي العالمي أحد مؤسسي الشبكة العالمية للابتكار المالي.

↓ منصة «Hub71» تتعاون مع كل من مايكروسوفت وسوفت بانك ومكتب أبوظبي للاستثمار ومبادلة.

في السياق ذاته، يعد سوق أبوظبي العالمي موطناً لمنصة Hub71 النشطة في مجال التكنولوجيا التي تجذب عمالقة المجال، مثل «مايكروسوفت»، و«سوفت بنك»، ويتشارك مع صندوقي الثروات السيادية «مبادلة» و«مكتب أبوظبي للاستثمار».

وتشكّل «Hub71» التي جاء تدشينها بوصفها جزءاً من برنامج مسرعات الأعمال «غداً 21» الرامي إلى تحويل اقتصاد إمارة أبوظبي، منصةً فريدة للشركات الناشئة الواعدة للتعاون والتعرف إلى ومشاركة الأفكار مع شركات في المجال نفسه، وجهات رأس المال المخاطر وأصحاب المصالح.

ومنذ تدشينها في شهر مارس عام 2019، تستضيف المنصة تحت مظلتها ما يزيد على 100 شركة ناشئة، منها 22 شركة ناشئة متنامية في قطاع التكنولوجيا المالية و6 في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة و6 في تكنولوجيا التعليم و12 في تكنولوجيا الصحة، وتتميز بمجتمع من الخبراء يزيد على 500 عضو.

ووفقاً لبيان رسمي صادر عن المنصة، فإن هناك أكثر من 15 صندوق رأس مال مخاطر محلياً وإقليمياً ودولياً تتخذ من «Hub71» مركزاً لعملياتها بإجمالي أصول مدارة تقدر بنحو 1,72 مليار دولار أميركي.

مما لا شك فيه أن هذه الجهود والتطورات الإيجابية ستسهم في الارتقاء بمكانة وسمعة سوق أبوظبي العالمي الذي يستمر في دعم وتنمية النظام الاقتصادي، ما من شأنه أن يعود بثماره على الدولة لعقود.

# أخذ زمام المبادرة

التعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في دعم حراك التنمية بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مدفوعاً بدعم الحكومة وصندوق خليفة لتطوير المشاريع و«Hub71» والشركات العالمية.

أطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من العام الماضي، مبادرة «موطن ريادة الأعمال» الهادفة إلى دفع دفة الشركات الصغيرة والموسطة في البلاد، حيث ستسهم المبادرة التي شهدت إشادةً كبيرة من قِبَل مجتمع الأعمال، في مساعدة البلاد لتصبح موطناً لما يُعرف بشركات وحيد القرن (Unicorns) ويصل عددها إلى 20، وذلك خلال السنوات العشر المقبلة، فضلاً عن دعم جاذبية الدولة لاستثمارات رأس المال المخاطر. وستشهد المبادرة التي أطلقتها وزارة الاقتصاد، تدشين سلسلة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2031.

وفي كلمته ضمن فعاليات إطلاق المبادرة، أفاد معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تخصيص مليار درهم (272 مليون دولار أميركي) على شكل تمويلات خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في البلاد ضمن قطاعات استراتيجية. وسيتم طرح التمول خلال الربع الأول من عام 2022 ويستمر في الأعوام الخمسة المقبلة.

وتتألف المبادرة من ثلاثة محاور رئيسة تندرج تحتها مجموعة من الخدمات، مثل التمويلات المالية، ومجموعة من الخبراء الإرشاديين والتصدير لأسواق دولية والرقمنة واستقطاب المواهب.

إلى ذلك، تتعاون هذه المبادرة مع شركات عالمية، مثل «جوجل» و«فيسبوك» و«لينكد إن» و«سيسكو» و«هواوي» و«يو بي إس»، فضلاً عن عدد من الشركات المحلية، مثل الاتحاد لائتمان الصادرات وصندوق خليفة لتطوير المشاريع بهدف دعم ريادة الأعمال في البلاد.

في السياق ذاته، تشهد العاصمة الإماراتية أبوظبي عدداً من التطورات الإيجابية على صعيد ريادة الأعمال، حيث عمد صندوق خليفة لتطوير المشاريع، إحدى الجهات البارزة الداعمة لمجتمع الشركات الناشئة عبر برامج التمويل وغيرها، إلى إطلاق برنامج «الوصول إلى الخبراء» لتعزيز أداء رواد الأعمال وتواصلهم مع خبراء واستشاريي الأعمال عبر منصة أبوظبي للأعمال الرقمية المتطورة.

← معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويتيح البرنامج لرواد الأعمال تصفح قائمة الخبراء في ثلاثة محاور رئيسة تتضمن الوصول إلى سوق أبوظبي، والخبرة التجارية التي تشمل إدارة الأعمال والمشروعات وجاهزية الاستثمار والاستشارات القانونية والمالية والضريبية، إلى جانب خبرات القطاعات المتنوعة بما في ذلك الأغذية والمشروبات، وقطاع التجزئة، والقطاع الزراعي، والتكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي.

كما يمكن لرواد الأعمال طرح استفساراتهم كافة عبر رابط إلكتروني مباشر على منصة أبوظبي للأعمال، حيث يجيب الخبير المعني بالموضوع عن الأسئلة المطروحة، لتصل إلى السائل مباشرة، ويتم نشرها بعد ذلك على المنصة لإتاحة التوصيات التي يقدمها الخبراء للجميع. ويمكن لرواد الأعمال أيضاً طلب عقد اجتماعات مباشرة مع خبراء ضمن جلسات استشارية قصيرة.

يقول راشد البلوشي، نائب رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع: «يلتزم الصندوق بطرح وابتكار آليات وطرق جديدة من شأنها دعم وتعزيز أداء رواد الاعمال وتمكينهم من إدارة مشروعاتهم بأقل درجات المخاطرة، وزيادة فرص نجاحهم خلال رحلتهم الريادية».

من جهتها، وقّعت منصة Hub71، منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي، اتفاقيةً مهمة من شأنها دعم مجتمع الشركات الناشئة في الإمارة، وذلك مع دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي بهدف مواصلة التطوير التكنولوجي والتخطيط المستقبلي للقطاعات الثقافية والسياحية والإبداعية في إمارة أبوظبي.

وعمد سعيد الفزاري المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، وبدر العلماء الرئيس التنفيذي في «Hub71»، إلى توقيع مذكرة التفاهم التي تتماشى مع الجهود الوطنية الرامية إلى الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار والمضي قُدماً في تطوير التجارب السياحية والثقافية في العاصمة. وبموجب هذه الاتفاقية، تتيح «Hub71» المجال أمام الدائرة للوصول إلى الشركات الناشئة الإقليمية والدولية، القادرة

على توفير مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة للارتقاء بالخدمات والتجارب السياحية والثقافية في الإمارة إلى جانب الشركات الناشئة التي تنضم إلى منصة Hub71 بين حين وآخر.

كما ستتعاون «Hub71» ودائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي في تنظيم برامج قائمة على المعرفة والخبرات التكنولوجية لتطوير الشركات الناشئة الحالية ضمن منصة Hub71. وستشارك دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي في تحدي «Hub71» السنوي «The Outliers»، وهو برنامج يدعو أفضل الشركات الناشئة حول العالم لحل المشكلات الواقعية التي يحددها شركاء «Hub71» من الشركات والحكومات، حيث ستدعم الدائرة ابتكارات الشركة الفائزة.

في هذا السياق، يقول سعيد الفزاري: «يشكل تحفيز الابتكار أحد المرتكزات الرئيسة في الدائرة، إذ نسعى دائماً إلى استكشاف جميع الفرص والسبل المتاحة لتحقيق التميز في مجالات نشاطاتنا كافة. ونتطلع إلى الآفاق الواعدة للشراكة مع منصة Hub71 التي تتيح لنا توسيع نطاق شبكة الشركات الناشئة، والتي يمكننا التعاون معها، بما يضمن اعتماد أفضل الحلول والممارسات التكنولوجية، بالتزامن مع مبادراتنا للترويج لوجهتنا السياحية على الصعيدين المحلي والدولي».

من جهته، أعرب بدر العلماء عن سروره بتوقيع الشراكة مع دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي لتمكين برنامجها الابتكاري ورقمنة تجارب السفر والسياحة والترفيه والثقافة في أبوظبي، وأضاف: «يعد الابتكار في هذه القطاعات مهماً بالنسبة إلينا، حيث تشهد تطوراً على مستوى العالم مع انتشار الروبوتات الجديدة والذكاء الاصطناعي والواقع

↓ تبدي كل من دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي ومنصة «Hub71» تعاونهما للترويج للإمارة على الصعيدين المحلي والدولي.

**«يشكل تحفيز الابتكار أحد المرتكزات الرئيسة في الدائرة، إذ نسعى دائماً إلى استكشاف جميع الفرص والسبل المتاحة لتحقيق التميز في كافة مجالات نشاطنا».**

**سعيد الفزاري،**
المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة في دائرة الثقافة والسياحة-أبوظبي

الافتراضي والمعزز وإنترنت الأشياء، وهي جميعها أدوات يمكنها تبسيط وتعزيز وتوحيد تجارب المتعاملين. نحن ندعم بناء مجتمعات يمكنها تحقيق أهداف أبوظبي».

على نحو متصل، تتعاون «Hub71» مع شركة هيوليت باكارد في سلسلة من البرامج المفيدة للطرفين والرامية إلى تنمية شركات التكنولوجيا الناشئة. ومن شأن هذا التعاون أن يسهم في إنشاء منظومة لتسريع الابتكار، ترتكز على الطلب الحقيقي والعمليات والتكنولوجيات المتاحة في السوق، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء. ويمكن للشركات الناشئة المشاركة الاستفادة من مركز HPE Digital Life Garage الذي يتيح لها اختبار أو تطوير نماذج أو حلول أولية يطلبها المتعاملون وإقامة الفعاليات لعرض هذه الحلول.

ومن المتوقع أن تشارك «هيوليت باكارد» في النسخة القادمة من برنامج «The Outliers». كما ستتاح الفرصة للشركة الناشئة الفائزة الحصول على تمويل من «Hub71» لتطوير الفكرة التي تختارها هيوليت باكارد. وسيتم إدراج الشركات الناشئة الناجحة في القائمة

← بدر العلماء، الرئيس التنفيذي لمنصة «Hub71».

↓ وقعت منصة «Hub71» عدداً من الاتفاقيات لدعم مجتمع الشركات الناشئة في أبوظبي.

المختصرة للاستفادة من مجموعة حوافز «Hub71» المرنة التي تهدف إلى تسهيل مرحلة نمو هذه الشركات. إضافة إلى ذلك، ستتعاون هيوليت باكارد مع «Hub71» لدعم المؤسسين المنضمين إلى برنامج «Ventures Lab» من «Hub71» لتنمية المشروعات، وتوفر بيانات حول احتياجات ومتطلّبات السوق من أجل مواءمة استراتيجيات الأعمال وإدارة نمو المنتجات.

إلى ذلك، وقّعت «Hub71» في شهر ديسمبر من العام الماضي، شراكة جديدة مع «سبير»، أكبر بنك تجاري في روسيا، لتقديم مختلف الخدمات لما يزيد على 100 مليون متعامل وما يقرب من مليون شركة.

وستستفيد مؤسسات وشركات التكنولوجيا الناشئة والمستثمرون في الإمارات وروسيا من الشراكة الجديدة التي تهدف إلى تسريع التحول الرقمي وإنشاء جسر تكنولوجي بين السوقين، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتعزيز الإمكانات التجارية للشركات القائمة على الابتكار على المدى البعيد.

← أعلنت منصة «Hub71» تعاونها مع شركة هيوليت باكارد خلال القمة العالمية للصناعة والتصنيع.

## «لينكد إن» تكشف عن قائمة أبرز 10 شركات ناشئة في الإمارات العربية المتحدة لعام 2021

أعلنت «لينكد إن»، أكبر شبكة مهنية في العالم، عن قائمتها لأبرز 10 شركات ناشئة في الإمارات العربية المتحدة لعام 2021، حيث تسلط قائمة الشركات الناشئة في نسختها الأولى، الضوء على أبرز الشركات الناشئة، عبر تقييمها بناءً على أربعة معايير، وهي نمو معدلات التوظيف، ومستويات التفاعل، وإقبال الكفاءات عليها، واستقطابها المواهب. كما تقدم القائمة الشركات الناشئة التي نجحت في التعامل مع متطلبات المستهلكين والأعمال في مرحلة ما بعد الوباء.

وشملت قائمة أفضل 10 شركات في الإمارات:

1. كفو (CAFU)
2. كيتوبي
3. إنسباير إنتجريتد Inspire Integrated
4. يلودور
5. إنرجي هالو Energy Hello
6. شيف سوان
7. Pyypl
8. واي أيه بي YAP
9. صحتك
10. سويفل

وتشمل بعض أبرز التوجهات من قائمة هذا العام ما يلي:

- **راحة المتعامل أولاً:** توفر الشركات الناشئة التي اختارتها قائمة «لينكد إن» تطبيقات سهلة الاستخدام تعزز من وسائل راحة المتعاملين. فعلى سبيل المثال، يمكّن تطبيق كفو (CAFU)، الحائز المركز الأول ضمن القائمة، المستهلكين من تعبئة وقود السيارة بكل راحة وسهولة في أي مكان وزمان، في حين يقوم تطبيق Hello Chef الذي حلّ بالمركز الخامس في القائمة، بتوصيل وصفات لإعداد الطعام أسبوعياً إلى منازل المتعاملين مع صندوق بالمكونات كاملة المقادير.
- **الإدارة المالية الفعالة:** تسهم الشركات الناشئة، مثل «بييبل» (Pyypl) التي جاءت بالمركز السابع في القائمة، وهي عبارة عن بديل رقمي معتمد عالمياً للبطاقات الائتمانية، و«واي أيه بي» (YAP) التي تبوأت المركز الثامن ضمن القائمة أيضاً، وهي شركة مصرفية رقمية تساعد المستخدمين على إدارة أموالهم من خلال هواتفهم، بإحداث تحول نوعي في الإدارة المالية لدى المستخدمين. كما توفر شركة صحتك (Sehteq) التي جاءت بالمركز التاسع، التأمين الصحي الرقمي منخفض التكاليف لنحو نصف مليون مستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الابتكار لمستقبل أخضر:** تسخّر الشركات الناشئة التقنيات الحديثة والابتكار لإحداث أثر إيجابي في مصير الكوكب. فمثلاً، تعمل شركة يلو دور إنرجي (Yellow Door Energy) التي حلت في المركز الرابع على تمهيد الطريق نحو طاقة مستدامة، إذ إن حلولها في كفاءة الطاقة، تمكّن الشركات من خفض تكاليف استهلاك الطاقة وتحسين موثوقيتها والحد من الانبعاثات الكربونية. كما تسهم شركة كيتوبي (Kitopi) التي حصلت على المركز الثاني، في توفير حلول مستدامة وتقليص النفايات والهدر، بوصفها منصة سحابية تمكّن المطاعم من فتح مواقع للتوصيل فقط عبر إتاحة البنية التحتية والبرمجيات الضرورية لذلك.

# إطلاق برنامج «Greenhouse Accelerator» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلنت شركة بيبسيكو بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة، عن تدشين النسخة الأولى من برنامجها «Greenhouse Accelerator» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقالت مريم بنت محمد المهيري، وزيرة التغيّر المناخي والبيئة بدولة الإمـارات، خلال مراسم التدشين: «يسعدنا أن ندعم برنامج PepsiCo Greenhouse Accelerator: MENA Sustainability Edition الذي يوظّف الابتكار لتحسين استخدام الموارد وتقليل النفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز عمليات الإنتاج المستدامة والصديقة للبيئة. وبذلك، يساعد هذا البرنامج على تحقيق الأولويات الرئيسية في جهودنا للتصدي للتغير المناخي، وهو أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه العالم.

ويركز برنامج «Greenhouse Accelerator» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نسخة الاستدامة لعامي 2021 - 2022، على حلول التعبئة والتغليف المستدامة والاقتصاد الدائري، إلى جانب أولويات أخرى تليها في الإصدارات اللاحقة من البرنامج، وذلك للإسهام في بناء نظام غذائي مستدام. وستقوم «بيبسيكو» بدعم 10 شركات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل على تسريع الاستدامة البيئية في صناعة الأغذية والمشروبات عبر التقنيات المبتكرة التي تركز على رعاية الابتكار في مجالات بدائل التغليف المستدامة بيئياً، وخيارات تقليل العبوات، وإعادة التدوير، وتعديل سلوك إعادة التدوير المستدام للمساعدة في تسريع نمو الشركات، والتي تهدف إلى الانضمام إلى جبهة المدافعين عن الاستدامة البيئية لمنطقتنا وكوكبنا بصورة أوسع. ويمكن للشركات الناشئة والصغيرة التي لديها منتج، أو خدمة، أو نظام ما في مراحله المبكرة، في مجال أحد الموضوعات المحددة ضمن هذا الإصدار، التقدم عبر الإنترنت للمشاركة في البرنامج قبل الموعد النهائي، وذلك في 10 يناير الحالي.

وستعمد وزارة التغير المناخي والبيئة إلى تقديم الدعم اللازم للبرنامج، وذلك من خلال توفير خبراء ومرشدين فنيين لمساعدة المتقدمين للبرنامج، وتعزيز وصوله إلى الشبكات المحلية والإقليمية الموثوقة لضمان اشتراك أكبر عدد من المبتكرين في هذا البرنامج.

## فعاليات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

- جمعت «جـرب تِـك» (GrubTech) الناشئة التي تتخذ من دولة الإمـارات العربية المتحدة مركزاً رئيساً لها، والتي تتخصص في مجال المطابخ السحابية وقطاع المشروبات والأطعمة، تمويلاً بقيمة 13 مليون دولار أميركي، وذلـك خـلال جولة الاستثمار الأولى التي جاءت بقيادة شركة أديشين (Addition)، ومشاركة كـل مـن «بـي آنـد واي فينتشرز» (B&Y Ventures) وصندوق هامبرو بيركس أوريكس (Hambro Perks Oryx) للتمويل. يُذكر أن هذه الشركة الناشئة تأسست عام 2019 وتهدف إلى تمكين المتعاملين من إدارة العمليات كافة عبر المنصة الخاصة بها لزيادة نمو أعمالهم، وذلك من خلال توفير الحلول التقنية لسد الفجوة في هذا القطاع، وعبر الأنظمة التي عمدت إلى تطويرها للمطاعم والمطابخ السحابية.

- تمكنت «بيوربورن» (PureBorn)، السوق الشهير لبيع منتجات الأطفال الصديقة للبيئة، وتتخذ من دولة الإمارات مقراً لعملياتها، من جمع مليوني دولار أميركي في جولة استثمارية ما قبل أولية. وانطلقت PureBorn في عام 2017 بهدف تزويد السوق بالمنتجات الصديقة للبيئة اللازمة للأطفال وعائلاتهم، حيث يعتمد بيع المنصة على حفاضات الأطفال والمستلزمات المشابهة المصنوعة من مواد صديقة للبيئة، وتوصف الشركة بكونها من منصات التجارة الإلكترونية القليلة في المنطقة بهذا المجال. وتستهدف هذه الشركة من خلال الاستثمار الجديد التوسع وتأمين شراكات مع موزعين حول العالم، حيث تتطلع إلى توزيع منتجاتها عبر منصات التجارة الإلكترونية المختلفة خارج الأسواق الخليجية.

- أعلنت شركة كاش فري للمدفوعات، الشركة الرائدة في مجال المدفوعات والحلول المصرفية، عن استثمار استراتيجي بقيمة 15 مليون دولار أميركي في شركة تلر للدفع الإلكتروني، وهي شركة رائدة في تقديم خدمات الدفع بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومع هذا الاستثمار، أصبحت شركة كاش فري واحدة من أكبر المساهمين في شركة تلر.

جدير بالذكر أن الشركة توفر منصة فريدة تتيح قبول المدفوعات بما يزيد على 120 عملة عبر منصتها المتاحة بأكثر من 30 لغة وعلى أعلى مستوى من الأمان، إذ تمنح «تلر» للمتعاملين، من خلال عملية ربـط واحـدة، الوصول لمجموعة متنامية من طرق الدفع، بما فيها «فيزا» و«ماستر كـارد» و«أميركان إكسبرس» و«يونيون بـي» و«آبـل بـي» و«بـاي بـال» و«سـداد» و«مـدى» و«اس تي اس باي» (stc pay).

- جمعت شركة الخدمات اللوجستية والبريد السريع «آي مايل» (iMile) التي يقع مقرها الرئيس في دولـة الإمـارات العربية المتحدة، نحو 40 مليون دولار أميركي في جولتها التمويلية من الفئة (A)، وتصنف الجولة التمويلية بأنها من أكبر الجولات التي تغلقها شركة ناشئة تديرها امـرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأتي جولة التمويل في أعقاب رؤية الشركة الناشئة بتحويل شبكة الخدمات اللوجستية بين الباعة الصينيين وبقية العالم.

وتعد هذه الشركة التي تأسست عام 2017، أول شركة للبريد السريع تتبنى نهج الخدمات اللوجستية الذكية والنقل السريع في قطاع التجارة الإلكترونية، وتوفر ميزة الدفع عند الاستلام. على نحو متصل، توفر «iMile» مجموعة واسعة من الخدمات، مثل الدفع عند الاستلام مع ميزة تتبع الشحنات الواقعي وخدمة المتعاملين على مـدار الساعة عن طريق البريد الإلكتروني، وخاصية الدردشة والتواصل الاجتماعي والرسائل النصية والبريد الدولي ومستودعات خارجية والتوصيل للمناطق القريبة.

- نجحت شركة هايبر سبيس (HyperSpace) الناشئة التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، في جمع 11 مليون دولار أميركي ضمن جولة تمويل للأسهم والتنمية، وذلك من خلال شبكة مستثمرين استراتيجيين. وتبني الشركة التي تأسست عام 2020، أول مناطق جذب مادية مدعومة بتقنية الـ «بلوك تشين» والواقع الممتد في العالم. وتقوم الشركة الناشئة بتصميم واجهة أمامية مادية مجهولة إلى الكون الفوقي من خلال بيئات مادية مبنية لهذا الغرض، مع اتصال في الوقت الفعلي بالعوالم الرقمية وأنماط الحياة. ومن خلال ذلك، ستكون «HyperSpace» أول شركة ناشئة تتولى بشكل كامل التكامل الرقمي في الفضاء المادي لإنشاء حقائق غامرة.

- تخطط الشركة لافتتاح متنزهين ترفيهيين في الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الثاني من العام الحالي 2022، وسوف تشهد هـذه الأمـاكـن ذات الـتـذاكـر الـمـتـطـورة إحـيـاء التقنيات المتقدمة، بدمج العالم الرقمي والمادي لإنشاء ساحة وسائط اجتماعية تفاعلية واستكشافية غامرة.

# تعاون متجدد يعزز العلاقات

بهدف تعزيز العلاقات الثنائية والاستثمار المشترك، دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا توقّعان عدداً من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والدفاع وتكنولوجيا الفضاء.

← صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بصحبة فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

شهد شهر ديسمبر من العام الماضي إبرام مجموعة من الشراكات وتوقيع مذكرات تفاهم بين الإمـارات العربية المتحدة وجمهورية فرنسا، وذلك خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الدولة، حيث أعرب عن تطلعه إلى آفاق جديدة في العلاقات الثنائية والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

وبحسب وكالة أنباء الإمارات (وام)، فقد عمد القطاعان العام والخاص في البلدين، إلى توقيع 13 اتفاقية بهدف تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية، حيث وقع الطرفان اتفاقيات بقيمة تجاوزت الـ 15 مليار يـورو، وتستهدف القطاعات ذات الأولوية والمصالح المشتركة، بما في ذلك القطاعات المحددة في البرنامج الاقتصادي «فرنسا 2030»، مثل الطاقة المتجددة، والابتكار والتكنولوجيا والثورة الصناعية الرابعة.

وجاءت زيارة الرئيس الفرنسي والوفد المرافق له إلى الإمارات العربية المتحدة، عقب زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى فرنسا في شهر سبتمبر من العام الماضي التي أشاد فيها سموه بالعلاقات الثنائية الراسخة منذ تأسيس اتحاد الإمـارات عام 1971، والتي تتناول التعاون في مختلف المجالات بهدف تذليل العقبات ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، فضلاً عن استكشاف الفرص لنشر السلام وتحقيق الازدهار.

ووفقاً لمركز التجارة الدولي (ITC)، بلغت الصادرات الفرنسية إلى الإمارات العربية المتحدة نحو 3,6 مليارات دولار أميركي في عام 2020، كان من أبرزها الآلات ومستحضرات التجميل وأجزاء الطائرات. في حين بلغت الصادرات الإماراتية إلى جمهورية فرنسا نحو 882 مليون دولار أميركي، بما في ذلك وقود وألمنيوم وأجزاء الطائرات.

وشهدت الاتفاقيات التي تم توقيعها في شهر ديسمبر الماضي أيضاً، إمـداد فرنسا القوات الجوية الإماراتية بثمانين طائرة مقاتلة من طراز رافال، فضلاً عن 12 طائرة هليكوبتر من طراز كاراكال H225، بما يشمل التسليح والتدريب وقطع الغيار. ويبلغ إجمالي قيمة هذه العقود 16,6 مليار يورو.

↑ يشهد التعاون المشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا قوةً عاماً تلو العام.

✓ «مصدر» تتعاون مع شركة إنجي لتطوير مركز للهيدروجين الأخضر.

↓ وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات عدة لشراء طائرات عسكرية وقطع طائرات.

على نحو متصل، أعلنت شركة مبادلة للاستثمار، صندوق الثروات السيادية في أبوظبي، عن توقيع اتفاقيتين تستهدفان تسهيل الاستثمار بفرنسا في قطاعات تشكّل أولوية بالنسبة للطرفين. وعُقدت الاتفاقية الأولى مع البنك الاستثماري الوطني الفرنسي (بي بي آي فرانس)، بهدف تمديد الشراكة الاستثمارية القائمة بينهما، وتخصيص مبلغ إضافي قدره 4 مليارات يورو وتوظيفه بما يتوافق مع الاستراتيجية الحالية لكل من الصندوق الفرنسي الإماراتي وشراكة الابتكار.

في حين أُبرمت الاتفاقية الثانية بين «مبادلة» ووزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية، للاستثمار في الصناديق الفرنسية بقيمة إجمالية تصل إلى 1,4 مليار يورو.

وجاء في البيان الرسمي الصادر عن شركة مبادلة، تخصيص مبلغ 3,2 مليارات يورو لشراكة الصندوق الفرنسي الإماراتي، وهي تستهدف دعم المشروعات والشركات الفرنسية ذات الإمكانات الواعدة للنمو، إما بطريقة مباشرة أو من خلال صناديق الاستثمار. ووفقاً للشركة، فقد تم تخصيص 800 مليون يورو لشراكة الابتكار التي تركز على شركات التكنولوجيا وصناديق دعم الشركات الناشئة في فرنسا.

في هذا الشأن يقول خلدون خليفة المبارك، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة في مبادلة: «تعد هذه الاتفاقيات الاستثمارية الجديدة امتداداً للتعاون الاقتصادي الاستراتيجي القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الفرنسية، وإضافة إلى السجل الحافل من مشروعات التمويل الناجحة التي نفذتها مبادلة مع شركائها في فرنسا».

وأضاف المبارك: «إن حجم هذه الاتفاقيات يعكس قناعتنا بوجود فرص كبيرة للاستثمار في الاقتصاد الفرنسي الذي يدخل مرحلة جديدة من النمو القائم على الابتكار. وبعد الإعلان عن هذه الاتفاقية، سنتمكن من تسريع استثماراتنا في القطاعات الحيوية التي تقود هذا النمو، وبذلك نسهم في تقوية الروابط التجارية بين الإمارات العربية المتحدة وفرنسا وتعزيز النمو الاقتصادي لكلا البلدين على المدى الطويل».

علاوةً على ذلك، وقعت «القابضة» (ADQ) من خلال الشركات التابعة لمحفظة أعمالها، اتفاقية استثمار مع وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 4,6 مليارات يورو، لاستكشاف فرص الاستثمار في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والأغذية والزراعة والطاقة النظيفة وعلوم الحياة والرعاية الصحية مع فرنسا.

كما وقّعت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) و«توتال إنرجي» اتفاقية تعاون استراتيجي في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما وقّعت «مصدر»، إحدى أسرع الشركات نمواً على مستوى العالم في قطاع الطاقة المتجددة، وشركة «إنجي» اتفاقية تحالف استراتيجي لتطوير مشروع مشترك في الهيدروجين الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تسعى الشركتان إلى تطوير مشروعات في المنطقة بقدرة لا تقل عن 2 جيجاواط بحلول عام 2030، بإجمالي استثمارات يصل إلى 5 مليارات دولار أميركي.

وذكرت «مصدر» في بيان رسمي لها أنه عبر الاستفادة من البنية التحتية، تستهدف الشركتان بشكل أولي سلسلة التوريد المحلية، مع مخططات لتوسيع قدراتها لتغطي خدماتها دول مجلس التعاون الخليجي وأسواقاً أخرى.

← خلدون خليفة المبارك، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة مبادلة للاستثمار.

↓ وقعت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية مع شركة الكهرباء الفرنسية مذكرة تعاون في مجالات البحث والتطوير بقطاع الطاقة النووية.

من جهتها، أرست شركة أبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) عقداً على شركة تكنيب إنيرجيز، لبناء وحدة لتكسير الإيثان على مستوى عالمي لمشروع توسعة «بروج 4» في الرويس. في حين وقّعت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية والشركة الفرنسية للكهرباء (اي دي اف) مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الهيدروجين منخفض الكربون.

أما في مجال الثقافة، فقد أشار البيان الذي نشرته «وام» إلى نجاح متحف اللوفر أبوظبي بوصفه الجهة الرئيسة للتعاون الاستراتيجي الثقافي بين البلدين والإرث الدائم للعلاقات الثنائية الوثيقة. ورحب الطرفان بتمديد الاتفاق الحكومي الذي يرسخ تطوير هذا المتحف الفريد في المنطقة مستقبلاً. كما دعا الجانبان إلى تنفيذ مشروعات جديدة لدفع التعاون الثقافي قدماً.

وبحث البلدان أيضاً، سبل تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء من خلال توقيع خطاب نوايا لبحث سبل التعاون في استكشاف سطح القمر بين مركز محمد بن راشد للفضاء والمركز الوطني للدراسات الفضائية في فرنسا.

# بحث فرص تنمية التعاون التجاري والاستثماري مع سريلانكا

التقى سعادة عبدالله محمد المزروعي، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي سعادة مالراج دي سيلفا، سفير جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، لبحث فرص تنمية التعاون التجاري والاستثماري والنهوض بالحركة التجارية بين أبوظبي وسريلانكا. جاء ذلك خلال زيارة السفير السريلانكي لمبنى الغرفة، برفقة دوميث فرناندو رئيس مجلس إدارة بورصة كولومبو السريلانكية، وحضور سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي.

خلال الاجتماع، أشاد سعادة المزروعي بالعلاقات الوطيدة والتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسريلانكا في العديد من المستويات الاقتصادية والتجارية، مشيراً إلى أن سريلانكا تعد شريكاً اقتصادياً مثالياً لمجتمع الأعمال في إمارة أبوظبي، حيث تتميز بالعديد من المنتجات والموارد المهمة، مثل مواد الإنشاء ومنتجات المطاط، ومنتجات البلاستيك، والمنتجات الغذائية وغيرها.

من جانبه، أعرب سعادة السفير السريلانكي عن رغبة مجتمع الأعمال السريلانكي بالاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في أبوظبي، مشيراً إلى ضرورة تنظيم المزيد من اللقاءات الثنائية بين مجتمعي الأعمال في أبوظبي وسريلانكا للاطلاع على أهم الفرص الاستثمارية السانحة، بما يحقق الأهداف التنموية المشتركة.

# وفد من جمهورية زامبيا يزور غرفة أبوظبي

أعرب سعادة محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة أبوظبي، خلال لقائه سعادة دنكان موليما القنصل العام لجمهورية زامبيا والوفد المرافق له في مقر مبنى الغرفة، بحضور السيد هلال محمد الهاملي، نائب المدير العام، عن حرص الغرفة على تعزيز أواصر العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين، وتقوية مجالات تطوير التعاون التجاري وآليات التواصل بين مجتمعي الأعمال، الأمر الذي يسهم في تعزيز العلاقات التجارية بمختلف القطاعات الاقتصادية ودفعها إلى مراحل متقدمة، لا سيّما مع دول القارة الأفريقية، نظراً للمقومات والفرص الاستثمارية المتنوعة التي تتسم بها، مثل الزراعة والتعدين والبنية التحتية والتعليم والسياحة ومصادر المياه وغيرها.

من جهته، قدم سعادة دنكان موليما نبذة حول أهم الفرص التجارية المتاحة في زامبيا، موضحاً ما تقدمه حكومته من تسهيلات محفزة للاستثمار الخارجي، وداعياً غرفة أبوظبي وأعضاءها من رجال ورواد الأعمال والمستثمرين الإماراتيين، لزيارة زامبيا والتعرف مباشرة إلى الكثير من المشروعات الاستثمارية التي توفرها بلاده.

# غرفة أبوظبي ومركز دعم صادرات نوفغورود الروسية يناقشان التعاون في مجال التصدير

بحث سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، مع الدكتور أليكسي بوسيف المدير التنفيذي لمجلس الأعمال الروسي – الإماراتي والسيدة تاتيانا لافرنتييفا رئيس مركز دعم الصادرات في نوفغورود الروسية، سبل تنمية مجالات التعاون وآفاق تطوير العلاقات وتعزيز التنسيق بين الجانبين فيما يختص بقطاع الصادرات، وتوسيع قاعدة التعارف واكتساب الخبرات والمشاركة بين مجتمعي الأعمال في إمارة أبوظبي ومناطق الاتحاد الروسي.

تناول اللقاء استعراض الفرص المتاحة لإشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة لدى الجانبين، في أنشطة التصدير وتحفيز مجالات تعزيز دور مجال التصدير في دعم الاقتصاد الوطني.

وأكد سعادة المهيري استعداد غرفة أبوظبي لمد جسور التعاون التجاري بين إمارة أبوظبي ونوفغورود الروسية، واصفاً بيئة أعمال أبوظبي بكونها بيئة حاضنة للأعمال، وتمتلك كل مقومات النمو والازدهار.

# غرفة أبوظبي تؤكد متانة العلاقات الإماراتية - الهندية على مختلف المستويات الاقتصادية

أكّد عبدالله غرير القبيسي، نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، خلال الاجتماع الذي نظمته الغرفة في مقرها الرئيس مع غرفة IMC للتجارة والصناعة بجمهورية الهند، على متانة العلاقات الإماراتية - الهندية التي تستند إلى روابط تاريخية متميزة، مشيراً إلى التطوّر الذي تشهده هذه العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية، ما يخلق المزيد من الفرص الجديدة لنمو وازدهار الاقتصاد والأعمال، وجذب المزيد من الاستثمارات، ورفع معدلات التبادل التجاري الثنائي إلى آفاق جديدة.

حضر الاجتماع كل من سعادة يوسف علي موسليام النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، ورئيس الوفد الهندي جوزار خوراكيوالا، ورئيس مجلس إدارة بيوستادت انديان ليمتد، إلى جانب عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين وممثلي الشركات والمؤسسات من مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأفاد القبيسي خلال كلمته التي ألقاها في الاجتماع، بأن الهند تعد ثاني أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات، بنسبة تصل إلى 9% من حجم تجارة الإمارات العربية المتحدة مع العالم، و13% من الصادرات غير النفطية الإماراتية، مشيراً إلى أن التجارة البينية نمت بنسبة 70% خلال النصف الأول من عام 2021، ووصلت إلى 21 مليار دولار أميركي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020.

كما أشار القبيسي إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم مُصدّر لواردات الهند، وتستحوذ وحدها على 40% من إجمالي تجارتها مع العالم العربي. ويتم أيضاً، إعادة تصدير نحو 13% من صادرات الهند عبر الإمارات العربية المتحدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق وبعض دول آسيا الوسطى.

من جهته، عبّر جوزار خوراكيوالا، رئيس الوفد الهندي عن شكره وتقديره لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي لتنظيم هذا الاجتماع، مُثنياً على حسن الاستقبال والاستعداد لتطوير مجالات العمل بين الجانبين، معرباً عن إعجابه بالنهضة الشاملة التي تشهدها إمارة أبوظبي في العديد من المجالات الاقتصادية والتنموية.

على نحو متصل، شهد الاجتماع تقديم فيديو استعراضي حول ما يميز البيئة الاستثمارية في إمارة أبوظبي وفرص قطاع الأعمال فيها. كما قدم مكتب أبوظبي للاستثمار (ADIO) نظرة عامة على بيئة الأعمال والفرص الاستثمارية في أبوظبي، خاصة في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة.